مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

اتجاهات استراتيجية

نشرة فصلية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية
تخاطب صانع القرار العراقي

العدد الأول
نيسان - ٢٠١٥

الفهرس

إدارة السلطة في العراق: رؤية استراتيجية..... ٣ - ١٩

خمسة تحديات تحدد مصير حكومة العبادي..... ٢٠ - ٢٤

غياب الفلسفة الاقتصادية الواضحة للدولة العراقية
وأثرها في الأداء الاقتصادي للقطاعين العام والخاص..... ٢٥ - ٢٨

العراق والدروس المستفادة من الصراع في اليمن..... ٢٩ - ٣٢

استقلال المؤسسة النقدية والاستقرار النقدي في العراق..... ٣٣ - ٣٦

تأثير عناصر القوة الناعمة لداعش في تجنيد الجهاديين داخل التنظيم..... ٣٧ - ٤٠

التقارب الأمريكي - الإيراني وانعكاساته على الأمن الخليجي..... ٤١ - ٤٥

إدارة السلطة في العراق: رؤية استراتيجية

بقلم الدكتور خالد عليوي العرداوي
مدير مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

«لأن التفكير الاستراتيجي الحقيقي يحدد الاتجاه لجميع الطاقات البشرية، فالعقل يقوم بقيادة الميـــدان الرئيس. وفي هذه الحالة يمكن بمقارنة الظروف الســـائدة فـــي العالم الخارجي أن تكتسب أفعالك في عالمك الداخلي السرعة والجدوى الاقتصادية والتعرض لأقل قدر ممكن من المخاطر؛ لأنه في ظل تلك الظروف يصبح الكيف أكثر أهمية من الكم؛ لأنه هو الذي ســـيحدد لـــك ما لا يجب عليك أن تفعلـــه. إنه يجعلك ترفض الكثير جدا من الاحتمالات، كما ســـيكون اختيارك أكثر دقة مما هو علـــــيه الآن ... فإن المســـؤولين عن وضع الاســـتراتيجية لأي نشـــاط عليهم التوصل إلى التوجيه الصحيح وإلا فإن جميع مجهوداتهم في هذا المضمار لن تكون ســـوى ســـرعة متزايدة في الاندفاع إلى الاتجاه الخاطئ؛ لأن معيار النجاح هنا يتوقف على نوعية التفكير الذي ســـيحدد بالتالي النجـــاح أو الإخفاق..»(عبد الرحمن توفيق . كيف تفكر استراتيجيا).

يشكل ما تقدم مقدمة مهمة لابد من وضعها في الحسبان من قبل المسؤولين عن صناعة القرار فـــي العراق قبل فوات الأوان واكتشـــاف أن أفعالهم لم تكن أكثر مـــن مجرد اندفاع متزايد في الاتجاه الخاطئ، فمثل هكذا خطأ لا يمكن احتماله في وقت تشهد المنطقة والعالم مرحلة تحول تاريخي اســـتراتيجي بالغ الدقة والحساســـية يحتاج لوقفات تأملية يشـــترك فيها صناع القرار، والمسؤولون عن وضع الاستراتيجيات، والأكاديميون، والخبراء، والمستشارون على مختلف المستويات... لتحليل ظروف بيئتهم الخارجية والداخلية؛ لأجل وضع رؤية استراتيجية مناسبة تحدد مسارات السياسة العامة الداخلية والخارجية. ولكن قبل تحديد هذه الرؤية من المفيد تحرير عقل صانع القرار العراقي من بعض المنطلقات الخاطئة الدافعة باتجاه مســـارات غير ناضجة وخيمة العواقب.

منطلقات جديدة في التفكير السياسي لصانع القرار السياسي

قبل سقوط الموصل بيد «داعش» في حزيران من العام المنصرم وما تبعه من أحداث خطيرة مازالت تداعياتها مستمرة. ربما من الصعب إقناع صانع القرار العراقي بضرورة تغيير منطلقاته التي بنى عليها طريقة إدارة بلده، لكن اليوم يحتاج الحفاظ على وحدة وسيادة هذا البلد أن يعيد قادته النظر بهذه المنطلقات التي ثبت أنها دفعت بوصلة القيادة باتجاهات خاطئة على نحو مريع أدى إلى انحراف العملية السياسية عن مسارها السليم من جهة، وأصابها بالتخبط والشلل وعدم الوضوح من جهة أخرى. **كيف ؟.**

تفعيل دور الشيعة في حكم العراق

لا يمكن إنكار وجود الشيعة وتأثيرهم الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي في تاريخ العراق، ولكن واقع العراق يتطلب من الساسة الشيعة المتصدين لموقع المسؤولية السياسية والاجتماعية، والراغبين في بناء بلدهم استنادا إلى الواقع الدستوري الذي تأسس بعد دستور ٢٠٠٥ الأخذ بالحسبان ما يلي :

أولا: التحرر من عقدة المظلومية السياسية: إن الشيعة كطائفة عانوا عبر تاريخهم الطويل من ظلم كبير ترتب عليه تهميشهم وإقصاؤهم وحرمانهم من ابسط حقوقهم السياسية، وغالبا ما كانت أنظمة الحكم الظالمة لحقهم إما تحكم بفكر طائفي مغاير (الحكم الأموي، الحكم العباسي، الحكم العثماني...)، وإما بفكر استبدادي منطلق من مرجعية فكرية تاريخية معادية أو مرجعية فكرية دكتاتورية (حكم صدام حسين ..)، وإما بالاثنين معا. وكان الخطاب السياسي لهذه الأنظمة خطابا إقصائيا صريحا ينكر بشكل سافر حق الشيعة في الحكم، بل وأحيانا حقهم في حمل جنسية العراق وطمس أصولهم القومية، ولم يكن هكذا خطاب يهدف لبناء الدولة المدنية المتسعة لجميع مواطنيها والتي تتكفل بحماية حقوقهم وحرياتهم وتمنع الاعتداء عليها.

وإزاء هكذا واقع من حق أبناء الطائفة الشيعية المناداة بشعار رفع المظلومية عنهم واسترداد حقوقهم المسلوبة والمنتهكة. ولكن بعد التغيير السياسي الذي حصل في ٤/٩ / ٢٠٠٣ وما أسفر عنه من رفع لكثير من مظاهر الحيف التي عانى منها الشيعة، ودخولهم كشركاء أساسيين في

العملية السياسية التي تتمحور خطاباتها السياسية على ترسيخ المنهج الديمقراطي في الحكم، وبناء دولة القانون والمؤسسات، واتساع الحكم لكل مكونات الشعب وفئاته، مع وجود خطر إرهابي حقيقي يهدد بقاء الدولة العراقية باسم الطائفية وإثارة مشاعر الكراهية بين مكونات النسيج الاجتماعي العراقي أثبتت الأحداث بعد ١٠/ ٢٠١٤/٦ جدية مشروعه وضرره الفادح على العراق والشرق الأوسط، أصبح من غير الممكن الاستمرار برفع شعار المظلومية من قبل النخب الشيعية على اختلاف مستوياتها؛ لأسباب عدة منها:

- إن الاستمرار بطرح هذا الشعار من شأنه زيادة درجة الاحتقان الطائفي بين الشيعة وغيرهم من الطوائف، مما يدفع إلى تنامي الفكر والآيديولوجيات المتطرفة بين مكونات الشعب الواحد في وقت يتطلب وضع البلد تعاون الجميع من اجل تخفيف درجة الاحتقان وترسيخ منظومة الفكر المتسامح والمعتدل.

- إن النخب الشيعية المشاركة في الحكم لا تمثل طائفتها لوحدها في ممارسة عملها السياسي بل تمثل الشعب العراقي بكل مكوناته، وهذا الأمر يتطلب إبعاد خطابها السياسي عن معاناة تشنجات الماضي والانفتاح الفاعل على الآخر.

- إن العيش في الأجواء الفكرية للمظلومية السياسية يجعل الساسة الشيعة يتصرفون كرجال معارضة وقادة طوائف أكثر منهم رجال دولة.

ثانيا: العلاقة مع إيران علاقة شراكة لا علاقة تبعية: تشكل إيران بامتدادها الجغرافي الطويل وموروثها الثقافي والتاريخي المتميز لاعبا استراتيجيا مؤثرا في الداخل العراقي، لكن الشيعة في العالم العربي عموما وشيعة العراق على وجه خاص غالبا ما كانوا متهمين بكونهم ذراعا للسياسة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، ووجود هكذا تصور يتطلب من صانع القرار الشيعي بذل جهد كبير من اجل إثبات عدم دقته، وترسيخ سياسة الشراكة مع إيران لا التبعية لها لأسباب عدة منها:

- تأكيد استقلالية القرار الشيعي ومن ثم العراقي عن السياسة الإيرانية وتمثيله لمصالح شعبه وبلده وجعلها فوق كل اعتبار آخر.

- تشكل إيران لاعبا استراتيجيا مؤثرا في منطقة الشرق الأوسط. وبحكم دورها هذا

وطموحاتها السياسية لديها صراعاتها الإقليمية والدولية الخاصة بها وليس من مصلحة العراق أن يكون جزءا من هذه الصراعات.

- يمثل العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ دولة ديمقراطية ناشئة تعاني الكثير من مظاهر الضعف والوهن وأي اندفاع سياسي له في هذه المرحلة إلى جانب أي من الأطراف الإقليمية سيكون على حساب مصلحته الاستراتيجية؛ لأن هذه الأطراف لن تنظر له إلا بعين الجار الضعيف الذي يكون امتدادا طبيعيا لمجالها الحيوي ولن تشذ عن هذه القاعدة إيران.

- إن النظام السياسي في إيران يختلف كليا عن النظام السياسي في العراق، مما يعني أن الخطاب السياسي لكلا البلدين سيكون مختلفا تماما في طبيعة التحديات وإدارة الصراعات وبناء التحالفات.

- خطر الإرهاب الذي يهدد وحدة العراق، يجعل البلد بحاجة إلى دعم التحالف الدولي الناشئ لمحاربته، مما يقتضي حصول صانع القرار على دعم جميع القوى الإقليمية والدولية بعيدا عن أي تخندقات طائفية وقومية إقليمية أو دولية.

ثالثا: أغلبية ديمقراطية قائدة لا أغلبية طائفية قاهرة: تقوم الديمقراطية الحقيقية على أساس الأغلبية الناتجة عن تنافس سياسي نزيه من خلال انتخابات حرة وعادلة، والعراق ما زال في بداية الطريق نحو هكذا ديمقراطية، وهو طريق يتحدد مداه الزمني ببراعة القائمين على الحكم ومقدار رغبتهم في بناء دولة مدنية صحيحة. وعدم وجود مثل هذه الديمقراطية، بل وعدم وجود الوعي الشعبي والنخبوي الدافع باتجاهها هو ما جعل العملية السياسية تتمحور منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن على ما يسمى بالديمقراطية التوافقية، والتي فشلت النخب السياسية في اللعب وفقا لقواعدها وأحكامها فسقطت في شراك المحاصصة على مختلف مستوياتها.

إن الإخفاق والسير المتعرج باتجاه بناء الديمقراطية الحقيقية ينبغي أن لا يؤثر على تصور الشيعة للمفهوم الحقيقي والصحيح للأغلبية في الحكم الديمقراطي. فهذه الأغلبية لا تعني أغلبية الشيعة - وهي أغلبية اجتماعية لا غبار عليها - لأن هكذا فهم سوف يدفع إلى مزيد من النفور والرفض للديمقراطية من بقية مكونات الشعب العراقي، وسيشجع المتصدّين للحكم من الشيعة على تكرار نفس الأخطاء التي ارتكبها حكام العراق السابقون عند إقصائهم وتهميشهم للمكون

الشيعي، ويفتح الباب مشرعا أمام دكتاتورية في الحكم منطقها استبدادية الأكثرية الشيعية. هذه الحقائق تستدعي الحذر عند رفع شعار الأغلبية التي يجب فهمها بكونها الأغلبية السياسية لا الأغلبية الطائفية، وهي الأغلبية التي تبنى عليها الديمقراطيات الراسخة الراغبة في الاستمرار؛ لأنها تنهي مشاعر الكراهية بين المكونات، وتعزز الثقة المتبادلة، وترسخ منظومة القيم المدنية القائمة على رابطة المواطنة، التي تجعل الجميع شركاء في بناء الدولة ومواجهة التحديات التي تهدد وحدتها وسلامتها.

تفعيل دور السنة العرب في حكم العراق

أثبتت الأحداث منذ سقوط حكم البعث أن السنة العرب في العراق ممكن أن يكونوا وقودا وحطبا لنيران الحقد الطائفي والقومي، وأن الأجندات الخارجية يمكنها توظيف ارتباكهم وعدم وضوح رؤيتهم في التعامل مع مستجدات الأحداث بطريقة لا تحقق مصالحهم. وعندما يستوعب سنة العراق هذا الدرس القاسي الذي مروا به عليهم الانتباه إلى ما يلي:

أولا: عقارب الساعة لا يمكن أن تعود إلى الوراء: ويقصد بهذا من المفيد أن يدرك السنة العرب في العراق واقع التغيير السياسي الذي تم بعد ٢٠٠٣/٤/٩. فالجميع يعلم أن المعادلة السياسية قبل هذا التاريخ كانت تميل لصالحهم بشكل مجحف على حساب العرب الشيعة والكرد وغيرهم من مكونات الشعب العراقي، مع اتصاف أنظمة الحكم التي مثلتهم بطابع استبدادي مسرف جلب الخراب والدمار إلى البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد، ولم يسلم من هذا الضرر حتى أبناء المكون السني العرب أنفسهم. لقد سقطت هذه المعادلة السياسية بسقوط نظام صدام حسين ولن تعود مرة أخرى، وعلى قادة المكون السني إدراك ذلك والإيمان بالتغيير والعمل وفقا للحقائق الجديدة؛ لأسباب عدة منها:

- إن توقع عودة الأمور إلى ما كانت عليه سابقا أمر يخالف المنطق، فجميع مكونات الشعب العراقي الأخرى متمسكة بعناد بخيار المشاركة في السلطة وترفض تهميشها وإنكار وجودها مرة أخرى من أي طرف.
- من شأن الاعتقاد بعودة عقارب الساعة إلى الوراء أن يؤدي إلى إضعاف الفاعلية القيادية للساسة السنة العرب من جانب، ومن جانب آخر سوف يوسع الفجوة الموجودة فعلا بينهم

وبين شركائهم من المكونات الأخرى، وهذا الأمر ليس في مصلحة البلد.

- إن اعتماد هكذا أسلوب تفكير سوف يدفع معتنقه إلى إنكار الواقع السياسي الجديد القائم في العراق، وعرقلة مسيرة العملية السياسية، وترويج العقلية التآمرية في السلوك السياسي للنخب الحاكمة .

- كما سيقود هكذا خطأ سياسي إلى تأزم العلاقة بين مكونات الشعب الواحد، وتحطيم جسور الثقة بينها، ومنع تعزيز التعايش السلمي والحوار المتبادل.

ثانيا: الحذر من الارتماء في أحضان الدول العربية: يشكل العراق امتدادا طبيعيا وثقافيا وحضاريا وبشريا لمحيطه العربي، وهو من الدول المؤسسة للجامعة العربية، ومن أكثر الدول العربية المؤثرة في الشرق الأوسط. هذه الحقائق لا يمكن إنكارها وتجاوزها أبدا، لكن من الجيد والمفيد عدم انسياق العرب السنة كثيرا وراء السياسة العربية على حساب المصلحة الوطنية العراقية أو تحت ذريعة استجلاب الدور السياسي العربي لدعم هذا الطرف أو ذاك؛ وذلك لأمور:

- إن السياسة العربية غير مأمونة الجانب، فهي لا تتمتع باستقلالية المبادرة والقرار وغالبا ما تكون عرضة لمؤثرات دولية تجعلها تتبدل بتبدل هذه المؤثرات ولو على حساب الأشقاء أو الحلفاء.

- لا توجد سياسة عربية واحدة وإن كانت تضم العرب جامعة واحدة، بل توجد سياسات عربية مختلفة ومتصارعة تقسِّم العالم العربي إلى محاور واستقطابات عدة لكل منها أهدافها وتحالفاتها الإقليمية والدولية الخاصة، وليس من مصلحة العراق أن يكون جزءا من هذه المحاور والاستقطابات.

- إن تجربة العراق التاريخية مع السياسة العربية لم تكن جيدة وجرَّت عليه كثيرا من المشاكل، بل وورطته في أخطاء استراتيجية لا تغتفر.

- ستنظر السياسات العربية بمحاورها واستقطاباتها المتنافرة إلى العراق على أنه ساحة صراع لتصفية خصوماتها على أرضه وتحقيق مكاسب على حساب شعبه وأمنه واستقراره، وهذا

مـــا حصل بالفعل وقاد إلى انهيار الأوضاع في مناطق بعينها من العراق ســـيطرت عليها عصابات داعش وحلفائها الذين تلقوا دعما مباشرا من قوى عربية عدة.

- جميـــع الدول العربية المحيطة بالعراق تعرف أنه رقم صعب ولاعب فاعل لا يمكن إغفاله وإنـــكاره، وتجـــد في ظروف وهنه وضعفه بعد إخراجه مـــن الكويت عام ١٩٩١ ومن ثم احتلاله من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ وما تلا هذا التاريخ من أحداث مؤسفة فرصة مناســـبة لإبعاده عن دوره الريادي من خلال إغراقه في مشاكل وأزمات داخلية وخارجية لا تنتهـــي، لذا لن يكون تدخلها لمصلحة طرف عراقي مـــا إلا من أجل تحقيق هذا الهدف غير المعلن.

- أخيـــرا تمر الدول العربية في الوقت الحاضر بتحولات سياســـية خطيرة بين اندفاعات شـــعبية غاضبة، وأنظمة سياســـية مغضوب عليها، وقوى اجتماعية صاعدة نواياها ما زالت غير معروفة، ووجود مشـــروع دولي لإعادة التقســـيم وخلـــق الأزمات الممزِقة لوحدة الشـــعوب.. ومثل هذه التحولات السياسية والمجتمعية تقتضي من صانع القرار العراقي عموما وصانع القرار الســـني العربي بشـــكل خاص أن يتصف بدرجة عالية من الحكمة والتأني في رســـم صورة المستقبل القريب والبعيد لتبني المواقف الصحيحة المناسبة له.

تفعيل دور الكرد في حكم العراق

القـــول بأن الكرد يمكنهم الشـــعور بالأمان بعيدا عن العراق، ربمـــا لا يمثل المصلحة الكردية العليا، فقد انهارت دفاعات الكرد بسرعة أمام تحدي عصابات مسلحة أرادت استباحتهم ، فكيف تصمـــد هذه الدفاعات أمام دول طامعة تزعزع اســـتقرارهم؟، والأمن ليس الدافع الوحيد لربط الكـــرد بعراق واحد، بل إن المصلحة الاقتصادية تعـــد رابطا عظيم الأهمية، فضلا على الثقل السياســـي في المحيط الإقليمي والدولي. ومن حق الكرد أن يســـاهموا بفاعلية في إدارة بلادهم كشركاء حقيقيين من خلال:

أولا: ترك الاندفاع السياسي وراء حلم كردستان الكبرى: كثيرا ما جرى الحديث في الأدبيات الكردية السياسية ومنذ نشوء الدولة العراقية الحديثة وحتى الوقت الحاضر عن حلم إقامة دولة

كردســتان الكبرى التي تمتد قوميا لتضم كل الأكراد في العراق والدول المجاورة، والحديث عن هذا الحلم هو حق قومي لهم لا يمكن لومهم عليه، كما كان وما زال للعرب حلمهم القومي في قيام دولة عربية واحدة تشــمل كل العرب في آسيا وشــمال أفريقيا، لكن من الجيد أن لا يتجاوز الأمر حد الحلم والأمنيات إلى الادلجة السياســية في إطار مشــروع سياسي؛ وذلك للأسباب الآتية:

- إن عصر الاندفاعات القومية قد ولى زمنه ودخل العالم منذ وقت طويل إلى عصر احترام واقــع الــدول كما هو عليه الآن، وليس من مصلحة الكرد فــي العراق العمل خارج إطار المتغيرات القائمة في الوضع الدولي والإقليمي القائــم.

- ســوف يستجلب العمل السياسي في إطار هذا الموضوع نقمة وعداوة الدول الإقليمية التي فيها أقليات من القومية الكردية مما قد يزعزع الأمن والاســتقرار في العراق بشــكل عام وفي إقليم كردستان على وجه الخصوص، وخسارة جميع المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حققها أكراد العراق بعد وقت طويل من النضال والتضحيات.

- سينمّي الاندفاع السياسي وراء هذا المشروع الأفكار العنيفة والمتطرفة في الشارع السياسي الكردي من قبل قوميين كرد متطرفين يعميهم الجري وراء المشــروع القومي عن حقائق الواقع الوطني والإقليمي وســيلحقون الأذى بأنفسهم وشركائهم في الوطن كما أعمت هذه الاندفاعات القومية من قبل إخوانهم من القوميين العرب.

- لا شك أن الإيمان السياسي بالوطن القومي الكردي سيقطع الصلة بين الكرد وغيرهم من مكونات الشــعب العراقي؛ لأنهم لن يشعروا بالانتماء إلى هذا البلد، بل سوف يشعرون أن وجودهم فــي إطاره وجودا مؤقتا وغير دائم مما ســينعكس على فاعلية دورهم في بنائه، وترســيخ عدم ثقة بقية المكونات بهم، وهكذا وضع سيترك نتائج لا تحمد عقباها على الجميع.

ثانيا: ترك التفكير بإمكانية الانفصال السياســي عن العراق: ربما يعتقد بعض الساســة الكرد أنهم ليســوا في إطار التفكير في إقامة وطن قومي لهم يحقق حلم كردســتان الكبرى، ولكنهم قد يفكرون جديا بالانفصال السياســي عن العراق وإقامة دولة مستقلة في حدود إقليم كردستان

الإدارية، مستفيدين من العلاقات الجيدة مع عدد من الدول الكبرى، ومن إغراءات ووعود دول إقليمية معينة، وراغبين بالنأي بأنفسهم عن المشاكل والأزمات السياسية التي عانى وما زال يعاني منها النظام السياسي في العراق. لكن هذا التفكير سيكون خاطئا تماما وغير محسوب النتائج بدقة من معتنقيه على الرغم من السيناريو الايجابي الذي سيقدمونه به للرأي العام الكردي، وذلك للحقائق الآتية :

- إن النص الدستوري الذي اشتركوا في إعداده عام ٢٠٠٥، وواقع الأمور في الدول الفدرالية التي أصبح العراق واحدا منها لا يسمح لهم بمجرد التفكير بالانفصال عن العراق، وخرق هذه الحقائق لن يجر إلا الدمار والخراب والألم على الجميع، ولعل الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦٣-١٨٦٥ خير مثال على ذلك .

- سيواجه الكرد في حال إعلانهم الانفصال تدخلا سافرا ونقمة عارمة من كل من إيران وتركيا وسوريا وهي دول لديها أقليات كردية ولا تريد أن يكون أكراد العراق أنموذجا لهم في المطالبة بالانفصال، ولا يتوقع الكرد أن تتغير قناعات هذه الدول على الرغم من العلاقات الجيدة معها؛ لأن القضية قضية أمن قومي على أعلى درجات الخطورة.

- إذا عمل الكرد مع شركائهم الآخرين في الحكم وهم يحملون التفكير بعقلية الانفصال من شأن ذلك أن يهز ثقة شركائهم بهم مما سيقود إلى حالة من التوتر والتأزم في العلاقة بين الجانبين.

- سيؤثر هكذا نمط من التفكير على مستوى الولاء والانتماء الذي يحمله معتنقه للعراق؛ إذ سيفقد حبه وانتماءه ورغبته في العمل كشريك فاعل في بناء البلد.

- لا يستبعد أن يندفع بعض المعتنقين لهذا التفكير إلى أسلوب متطرف وعنيف من السلوك السياسي يضر به نفسه أولا وأبناء وطنه الآخرين ثانيا.

- يجب أن لا يطمئن الساسة الكرد إلى وعود بعض الأطراف الدولية والإقليمية للاندفاع وراء هكذا توجه، فهذه الأطراف لديها صراعاتها وتحدياتها وتحالفاتها في المنطقة ولا تستطيع عند نقطة معينة أن تضحي بمصالحها الخاصة لحساب مصلحة الكرد في العراق.

ثالثا: التحرر من معاناة عقدة المظلومية السياسية: لا شك أن الكرد في العراق تعرضوا لكثير من الظلم والإقصاء والتهميش من قِبل أنظمة الحكم التي قامت في بغداد قبل عام ٢٠٠٣، شأنهم شأن مواطنيهم الشيعة العرب، وهذا الأمر شكل صدمات اجتماعية وسياسية تركت تأثيرها على العقل الجمعي والفردي والوضع النفسي لهم. لكن الوضع تغير بعد ٢٠٠٣/٤/٩ واستعادوا كثيرا من حقوقهم، وأصبحوا شركاء رئيسيين في حكم البلد، وعليهم الآن التحرر من عقدة المظلومية السياسية ووضع البرامج المناسبة لمعالجة الآثار الاجتماعية والسياسية التي تركتها عليهم معاناتهم في العهود السابقة، والاندفاع باتجاه تكييف وجودهم في إطار مجتمع عراقي معافى من العقد والأزمات السابقة، أما إذا لم يتحرروا من الشعور بعقدة المظلومية السياسية، فستكون لذلك انعكاسات سلبية عليهم تماثل تلك الانعكاسات التي ذكرناها آنفاً عند دعوتنا الساسة الشيعة إلى التحرر من عقدة المظلومية السياسية، لذا نكتفي بما قلناه هناك ولا حاجة إلى تكرار ذكره هنا مرة أخرى.

هدف الحكم في العراق

بعد أن تحددت في الفقرات السابقة المنطلقات المهمة التي لا بد أن يؤمن بها الساسة في العراق لإدارة بلدهم بصورة صحيحة ومأمونة واختيار المسار الذي يتقدمون عليه بخطوات ثابتة، لا بد الآن من توضيح الهدف الاستراتيجي النهائي الذي يجب أن يقودهم إليه المسار الذي اختاروه، فمن دون تحديد هذا الهدف لن تكون إدارتهم للحكم إلا عبثاً عديم الجدوى وسلوكاً سياسياً يثير الاشمئزاز والحَنَق. وحتى لا يقعوا في هذا الخطأ القاتل أو يتورطوا باختيار هدف غير صحيح يلحق الأذى والدمار بشعبهم، **عليهم التركيز على هدف واضح، وغير مثالي، ويمكن الركون إليه، ألا وهو بناء دولة مدنية عراقية تتسع لكل أطياف ومكونات الشعب العراقي أساسها رابطة المواطنة والأخوة، تكفل للجميع الرفاه الاقتصادي والعيش الكريم والحقوق والحريات في الداخل، والاحترام والكرامة في الخارج، ويكون نظام الحكم فيها مستجيبا لرغبات وتوقعات وتطلعات المحكومين.**

آليات الوصول إلى هذا الهدف

عند تحديد ساسة العراق لمنطلقات عملهم السياسي الصحيحة والهدف الاستراتيجي الذي ستؤول إليه إدارتهم لبلدهم، بقي عليهم أن يختاروا الآليات المناسبة التي تمكنهم من تحقيق هذا

الهدف، وهذه الآليات يمكن ترتيبها حسب الأهمية بالشكل الآتي:

أولا: اعتماد البعد الأخلاقي للسياسة: ينظر المهتمون بالسياسة إليها من منظارين مختلفين: الأول يعدها فن الحيلة والخداع والمكر للهيمنة والاستيلاء على السلطة من قبل فرد أو جماعة ما وفقا للمبادئ الميكافيلية التي محورها الغاية تبرر الوسيلة، فتصبح الأخلاق والقيم وحياة الناس ومصالحهم وحقوقهم ومستقبلهم أدوات يتلاعب بها السياسي للوصول إلى غايته، وتكون المقياس على نجاحه وأهليته. أما المنظار الآخر فيفهم السياسة على أنها علم وفن إدارة الدولة هدفها النهائي خدمة الناس وتحقيق مصالحهم وضمان حقوقهم وحرياتهم، وهكذا فهم للسياسة ينسجم مع تعريفها الإسلامي الذي يقول: **السياسة هي تدبير شؤون الأمة ورعاية مصالحها بما يصلحها، فالإصلاح بين الناس من خلال الحكم يمثل بوصلة عمل السياسي ومقياس نجاحه في دوره المناط به،** ولخطورة تأثير السياسة في حياة المجتمعات عدها الأقدمون تاج العلوم. وقد عانى العراقيون على مر تاريخهم من سياسيين يفهمون ويمارسون السياسة بمنظارها الأول، ونتائج أعمالهم معروفة للجميع، فإذا أراد ساسة العراق بعد عام ٢٠٠٣ على اختلاف مشاربهم تحقيق هدف بناء الدولة المدنية الحقيقية، فإن عليهم الأخذ بالمنظار الثاني للسياسة؛ لأنه يشكل المعيار الأخلاقي الضابط لعملهم والمحفز على البناء والتقدم.

ثانيا: العدل والعدالة الاجتماعية: لا يمكن قيام نظام حكم صالح من دون التركيز على مبدأي العدل والعدالة الاجتماعية: فالعدل يخلق الشعور بالمساواة الحقيقية بين الناس بصرف النظر عن قوتهم أو ضعفهم، غناهم أو فقرهم، علمهم أو جهلهم .. مما يولد الاطمئنان بينهم من خلال قناعتهم بعدم وقوع الظلم عليهم كون القانون كفيل بمنع ذلك من خلال نظرته المتساوية العادلة للجميع، ولأهمية العدل في الحكم نجد أن ذلك الملك الذي سأل فلاسفة عصره عن أيهما أسبق العدل أم الشجاعة، أجابوه بالقول: **أيها الملك إذا استُعمل العدل استُغني عن الشجاعة،** أما رسول الإنسانية صلى الله عليه وآله فقد جعل غياب العدل قاعدة لهلاك الأمم عندما قال: **إنما أُهلك من كان قبلكم أنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد.** نعم إذا ساد العدل بين العراقيين سيجد الساسة أن كثيرا من نفقات الدولة على القوى الأمنية والعسكرية لم يعد هناك حاجة إليها، وأن كثيرا من الجرائم ستنخفض ولن تعود هناك حاجة أيضا إلى كم كبير من القوانين المسطرة في قانون العقوبات العراقي النافذ، لذا قال

القدماء عن **العدل بأنه أســـاس الملك**. أما مبدأ العدالة الاجتماعية فلا تقل أهميته عن العدل في النتائج الإيجابية التي سيتركها بين الناس، ولاسيما في مجال توزيع الدخل والثروة؛ لأن العدالة في حالة شيوعها سوف تنتج ثقة وقناعة عالية من المجتمع بنظامه السياسي ككل، ونظام حكمه بشـــكل خاص، وســـتضيق الفجوة الهائلة بين الحكام والمحكومين في بلد كان وما زال يشـــكو أفراده من اتســـاع هذه الفجوة، وســـيندفع الناس نحو البناء والعمل بثقة وجدية وفاعلية بدلا من مشاعر الإحباط واللامبالاة والكسل والحنق التي تسودهم؛ لإحساسهم بعدم العدالة والظلم الذي يتعرضون له من أنظمة حكم لم تفعل شيئا يذكر لمعالجة هذا الإحساس ورفع أسبابه، ومن دون اعتماد هذين المبدأين فإنه لا جدوى من عمل السياسيين وشعاراتهم المتعلقة ببناء الدولة المدنية؛ لأنهم سينحرفون عن هذا الهدف حتما ولن يصلوا إليه قطعا.

ثالثا: رجال دولة لا رجال سلطة: يختلف رجل السلطة عن رجل الدولة بكافة المقاييس، فغالبا ما تتقدم لدى رجل الســـلطة المصلحة الخاصة: الشـــخصية، الفئوية، الحزبية، الطائفية.. على المصلحة العامة لعموم الشـــعب، ويكون في بعض الأحيان متعثـــرا في أداء عمله ويفتقر إلى المهارة المطلوبة، وتستحوذ عليه عقلية التآمر والتسقيط والصراع، ويغرق المجتمع في دوامة من الفوضى والإرباك واللايقين، ويوظف مؤسسات الدولة العامة: الجيش، الشرطة، الإعلام، المـــال العام .. لمصلحته بدلا من وظيفتها الطبيعية لمصلحة الناس.. أما رجل الدولة فهو يمثل مســـتوى أرقى في العمل السياســـي يتجاوز كل سيئات رجل الســـلطة ويوظف أحكام وقواعد ومبادئ السياســـة بمهارة وفاعلية لتحقيق غرض الخدمة العامة التي يقوم بها. إن رجل الدولة موظـــف من طراز خاص عالي الكفاءة، والفرق بينه وبين رجل الســـلطة كالفرق بين موظف مبتدأ كثير الأخطاء والمشـــاكل وموظف لديه خدمـــة طويلة عرف خلالها كل خفايا وأغراض ومتطلبات وظيفته، وأهم ما يميز رجل الدولة شـــعوره بأنه يؤدي وظيفة عامة يخدم من خلالها شعبه لمدة معينة يعود بعدها ليكون فردا اعتياديا بين مواطنيه. ونحن في العراق نحتاج من أجل كفاءة إدارة الســـلطة وتحقيق أهدافها إلى مثل هكذا رجال ولا نحتاج إلى هواة جهلة بمتطلبات عملهم، يلحقون الأذى بشعبهم لضمان مصلحتهم الخاصة.

رابعا: اعتماد مبدأ الكفاءة في الإدارة : عندما سُـــئل الحكيم الساساني (**بزر جمهر**) عن سبب سقوط الإمبراطورية الساسانية أجاب بالقول: **لأنهم استخدموا صغار الرجال في عظام الأمور،**

وهذه الإجابة هي إشـــارة مباشـــرة إلى تلك النصيحة التي نســـمعها دوما وهي (**لا تضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب**)، والدول المعاصرة بما تنطوي عليه من تشابك وتعقيد فـــي وظائفها الإدارية هي أحوج ما تكون إلى قيادات إدارية قادرة على فهم دورها، والنهوض بأعباء مسؤولياتها، وتفعيل إداراتها لتكون إدارات منتجة ذات قدرة تنافسية عالية. ولكي ينجح صناع القرار في العراق ويضمنون وصول العملية السياســـية إلى تحقيق أهدافها عليهم الإيمان بهذه الحقيقة، فلا يُغلِّبون الولاء والمحســـوبية والمنســـوبية على الكفاءة بأي حال من الأحوال؛ لأنهم في حال قيامهم بذلك إنما يحكمون على أنفسهم وأحزابهم وقواهم السياسية بالفشل، بسبب وجود أشـــخاص محســـوبين عليهم على رأس إدارات لا يعرفون كيف يوفـــرون النجاح لها، وهذا الخطـــأ القاتل هو الذي أدى إلى الانهيار المريع أمام عصابات داعش في العام الماضي، وأوجد مؤسسات حكومية مترهلة لا تعمل بكفاءة.. لذا من المهم جدا جعل الكفاءة معيارا لتولي المناصب الإدارية، فمن خلال هذا المعيار يمكن ضمان وصول آمن إلى أهداف النظام، وجعل إدارة الســـلطة في البلد رشـــيقة وفاعلة. وإذا كانت كل مستويات الإدارة بحاجة إلى هذا الأمر، فإن تلك المستويات ذات الطبيعة المهنية كالتعليم والقضاء والمالية والدفاع والداخلية والخارجية هي أحوج ما تكون إلى ذلك؛ لأن الفشل فيها لا يغتفر ولا يمكن إصلاحه بسهولة، وله تأثيرات آنية ومستقبلية خطيرة جدا.

خامسا: بناء الإنسان قبل بناء العمران: مثلت العهود الاستبدادية السابقة، والأعمال الإرهابية الفظيعـــة، والعنف الطائفي المفزع في العراق صدمات اجتماعية عنيفة تركت تأثيرها الخطير على سيكولوجية الإنسان العراقي، فهو إنسان معقد، مأزوم، وخائف، وغير مطمئن للمستقبل، وغير واثق من الآخر، وهو بكل المقاييس إنسان محطم الذات، ولا يمكن لومه على حاله هذه فما تعرض له عبر تاريخه البعيد والقريب لا يمكن احتماله أبدا. إن هذا الواقع الاجتماعي العراقي يجب إدراكه بحكمة وتفهم من قبل الساسة في البلد وهم يتوجهون لبناء الدولة على أسس جديدة؛ لأن مجتمعهم يحتاج فعلا إلى إعادة تأهيل ليتجاوز مشـــاكله النفســـية العميقة، من خلال برامج اجتماعية مناســـبة يتم فيها الاســـتعانة بكل الخبرات الوطنية والدولية في هذا المجال، وخطاب سياسي جديد مغاير لما كان يسمعه الشارع من خطابات في العهود السابقة، وجعل كل إمكانات الدولة المادية تصب فـــي تحقيق هذا الهدف الذي يجب إعطاؤه الأولوية على البناء العمراني، فمهما ارتفع العمران وزادت مظاهره لن تكون له قيمة إذا كان ســـاكنه غير مؤهل نفســـيا له،

ولنأخذ عبرة من حقائق الحضارة المعاصرة التي بات فيها الاستثمار في تنمية الموارد البشرية أكثر فائدة وإنتاجية من الاستثمار في الموارد المادية، إذ كما يقال وفقا لمبادئ هذه الحضارة **إن إنسان جيد وكفوء واحد قادر على إنجاز ما لا يستطيعه ألف إنسان غير كفوء**. إن تأهيل الإنسان العراقي وإعادته إلى إطاره السيكولوجي الإنساني الصحيح هو الضمانة الوحيدة لعلو العمران وتحسين مظاهره ودوام الحفاظ عليه وما عدا ذلك من أفكار ورؤى غير صالحة البتة ولا يرتجى منها شيء، وهنا يتطلب الأمر من صانع القرار الالتفات الى أهمية عناصر القوة الناعمة التي يرسخها الفن والإعلام والتربية والتعليم وعلم النفس وعلم الاجتماع.. فيوظفها من خلال خطة استراتيجية مدروسة تصل في النهاية الى تحقيق هدف بناء الإنسان العراقي.

سادسا: الإيمان بمرجعية النص الدستوري: عندما يتولى القادة السياسيون إدارة الدولة، فإنهم يستلهمون مبادئهم، وينظمون العلاقات المتبادلة فيما بينهم وبينهم وبين شعوبهم، ويحددون شكل الحكم القائم، ومن ثم الحكم على مقدار نجاحهم وفشلهم من خلال واحدة من مرجعيتين: الأولى هي المرجعية الثورية إذا تأسس نظام الحكم الجديد بواسطة ثورة تطيح بالنظام السابق حيث تصبح المبادئ الثورية التي حملها الثوار قبل وبعد توليهم السلطة هي المرجعية الأساس والمرشد الوحيد لقناعاتهم ورؤاهم وممارساتهم. والمرجعية الأخرى هي المرجعية الدستورية إذا لم يكن العمل الثوري أساس قيام نظام الحكم، إذ تصبح عندها نصوص الدستور النافذ نصوصا مقدسة يحتكم إليها الساسة والأفراد، ويجعلونها المرتكز في مطالبتهم بحقوقهم أو دفاعهم عنها، والمرشد لتخطيط حاضر الدولة ومستقبلها، وتحديد نمط المؤسسات السائدة والعلاقة المتبادلة بينها. وطالما أن العملية السياسية الجارية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ لا يمكن أن تستمد وجودها من المرجعية الثورية، عليه لم يبقَ أمام ساسة البلد إلا جعل المرجعية الدستورية المبنية على دستور عام ٢٠٠٥ الأساس الوحيد لبناء الدولة وتنظيم القوانين والأنظمة والتعليمات السائدة فيها، بل والفيصل النهائي للحكم على مشروعية خلافاتهم ومطالباتهم، وتحديد إدارتهم لمؤسسات الدولة وتنظيم العلاقة بينها، فما قاله الدستور فعلوه والعكس صحيح، كما يجب تطبيق نصوص الدستور بالكامل وتجنب الانتقائية في الأخذ بها أو تعمد خرقها؛ لأن الدستور بُني بإرادة شعبية سواء من خلال جمعيته التأسيسية المنتخبة أو من خلال القبول الشعبي العام به في الاستفتاء الذي جرى لهذا الغرض. أما إذا حاول الساسة نسف المرجعية الدستورية فإنهم حقيقة ينسفون العملية السياسية برمتها، وينسفون مشروعية وشرعية وجودهم

السياســـي، ويعرضون البـــلاد والمواطنين إلى دوامة من الفوضـــى والارتباك لا يمكن التنبؤ بعواقبهـــا، ولن يتمكنوا من تحقيق تطلعات وطموحات الشـــعب في قيـــام دولة مدنية صالحة، وإذا كان لدى البعض من الساســـة أو الأفراد والجماعات اعتراض أو رفض لبعض النصوص الدســـتورية، فإن عليه أن يؤسس اعتراضه هذا على أســـاس النص الدستوري مستخدما آلياته للوصول إلى مبتغاه.

ســـابعا: ترسيخ مبدأ التعايش الســـلمي بين مكونات الشعب العراقي: إن الأنظمة السابقة التي حكمت العراق لم تترك تأثيرها السلبي فقط من خلال الخراب والدمار للبنية التحتية، والتعذيب والقتل لأبناء الشـــعب، والدخول في مغامرات عســـكرية خاســـرة.. بل إن من أكثر التأثيرات خطورة لهذه العهود هو ما تركته من شـــرخ كبير في النســـيج الاجتماعـــي العراقي، وطبيعة العلاقـــة المتبادلة بين المكونات الاجتماعية المختلفة، حتى باتت هذه العلاقة يشـــوبها كثير من التأزم والتنافر والشك وعدم الثقة مما انعكس على طبيعة الاندفاعات السياسية لديها. وللخروج من هذا الواقع الاجتماعي غير الصحي، وجعل التنوع بين مكونات الشعب العراقي عامل إثراء وقوة للفعل السياســـي لابد من العمل المخلص والدؤوب من قبل النخب السياســـية الممثلة لهذه المكونات لترسيخ وتعزيز مبدأ التعايش السلمي وخلق منظومة قيم معتدلة تكون بديلا للمنظومة الحالية المتأزمة في كثير من مفاصلها، وقد أثبتت الســـوابق التاريخية في البلدان التي عاشـــت مثل تجربة الشـــعب العراقي أنه من دون ترسيخ مبدأ التعايش السلمي لن يكون هناك استقرار سياسي أو أمني، ولن يكون هناك نهوض اقتصادي ومجتمعي، كما لا يمكن لطرف ما عد نفسه رابحا وغيره خاســـر بل إن جميع الأطراف ستكون خاســـرة في لعبة شد القوى بين الطوائف والقوميـــات المتنازعة. علما أن التحول من ثقافة الصـــراع الى ثقافة التعايش لا يتم بجرة قلم، بل يحتاج الى صبر وجهود مضنية قد تســـتغرق أكثر من عقدين من الزمن، مع تجنب ارتكاب الأفعـــال المضرة التي يمكن أن تعيد العلاقة بين الأفراد الـــى المربع الأول أو تقود إلى زيادة الشرخ والنفور والكراهية المتبادلة.

ثامنا: معالجة الفســـاد الإداري والمالي بحزم وقوة: يعد الفســـاد الإداري والمالي آفة العصر والسوســـة التي تنخر جســـد المؤسسات الرسمية وغير الرســـمية في الدول كافة، وقد عانى العراق منه كثيرا قبل عام ٢٠٠٣، ولا غرابة في ذلك، فأنظمة الحكم كانت استبدادية والحكام

أغلبهم جهلة بمتطلبات الإدارة السـديدة وتستشري بينهم الولاءات الضيقة على حساب الولاء للوطن والمواطن، فضلا على اعتبارات المحسوبية والمنسوبية والاستهانة بالمال العام.. التي أنتجت إدارات هزيلة غير نزيهة تزخر بالفاسـدين والمفسـدين ومحط سخرية وتذمر الرأي العام العراقي. لكن استمرار وجود الفساد وتنامي معدلاته بعد التاريخ أعلاه يعد مشكلة حقيقية لا بد من تلافيها؛ لأن بناء دولة مدنية صالحة في العراق يتطلب ابتداءً معالجة مشكلة الفساد الإداري والمالي؛ إذ مهما كانت القيادات السياسـية جيدة وحسنة النية وراغبة في الإصلاح، فإنها لن تنجح في مهمتها من دون وجود إدارة تنعدم فيها مظاهر الفسـاد أو تقل إلى حدودها الدنيا، فالفسـاد يشـوّه الإدارة، ويتلف المال العام، ويعطل مشـاريع التنمية، ويضيع حقوق الناس، وينتقص من سمعة الدولة - داخليا وخارجيا - ويفرّخ المتملقين والانتهازيين والخونة.. لـذا لا بـد من وقفة حازمة بوجهه من قبـل صناع القرار من خلال تفعيـل آليات المراقبة، والمحاسبة، والتنظيم القانوني الرادع، والاختيار الصحيح للكفاءات النزيهة والقوية ووضعها في موضع المسؤولية.

تاسـعا: التوازن في علاقات العراق الدوليـة والإقليمية: إن المنطقة والعالم تقف على مفترق طرق تاريخي خطير ومهم جدا لا يمكن توقع ما سـيؤول إليه من نتائج سـواء على مسـتوى التحالفات والصراعات أو على مسـتوى توجهات القوى الاجتماعية والسياسية الصاعدة، وإذا كان مبدأ التوازن حسـن للدولة في علاقتها مع الآخرين في الظروف الطبيعية، فما بالك عندما تكون هذه الظروف استثنائية وشديدة التعقيد. إذن يجب على صناع القرار في العراق أن يكونوا على مستوى الأحداث ولا يتورطوا في تداعيات التقلبات الدولية والإقليمية، ولا يكونوا طرفا في سياسـة المحاور والاستقطابات السائدة في الوقت الحاضر؛ **لأن العراق في مرحلة بناء تحتاج توفير معظم جهوده لها أولا، وقدراته ضعيفة وغير متكاملة وغير متناسـقة مما يجعله من بين الأطراف الأضعف في التوازنات القائمة ثانيا، ولا يريد أن يكون ساحة تصفية للصراعات الدولية والإقليمية ثالثا، كما لم تكن تجاربه السـابقة مع هكذا توازنات وتحالفات متصارعة ذات مردود ايجابي عليه رابعا.** إن اعتماد مبدأ التوازن يتطلب اعتماد خطاب سياسـي عراقي خارجي واحد، وخطاب سياسي داخلي متناغم، فالعراق يتواجد في بيئة شد وجذب شديدة التعقيد ومن دون هكذا خطاب سيكون أمنه الداخلي مُخترَقا مما سينعكس سلبا على استقراره السياسي، وتعطيل توجهه نحو بناء دولة المواطنة.

عاشرا: تحديد ثوابت للسياسة الخارجية العراقية: لا يمكن أن تكون سياسة العراق الخارجية بـــلا ثوابت تحدد بوصلتها، فهذا ســيوقع صانع القرار الخارجي فـــي فوضى وارتباك يعجز فيه عن تحديد معســكر الاعداء والحلفاء، ويضعف عــن تحقيق الفاعلية والتأثير في محيطه، والثوابت غالبا ما تحددها الفلســفة السياسية العامة للنظام السياسي، إذ يتطلب الحال أن تكون فلسفة النظام واضحة، لتكون ثوابته واضحة، ولتنطلق سياسته الخارجية من هذه الثوابت لبناء علاقاتها الخارجية.

خلاصة القول

يتضح من خلال ما تقدم أن إدارة الســلطة في العراق ليســت أمرا ســهلا بحيث يمكن تركه للصدفة والمغامرات السياســية الطائشــة وغير الواعية، بل هو عملية معقدة وصعبة وكثيرة التحديات والمخاطر، تحتاج أن يتصف الساسة فيها بمستوى عال من الوعي الاستراتيجي الذي يؤهلهم إلى أن يكونوا رجال المرحلة لقيادة شــعبهم إلى شــاطئ الســلم والأمان والرفاهية من خلال بناء الدولة المدنية التي تحتوي كل أطياف الشعب، وتضمن تحقيق كل طموحات وأحلام أبنائه. ويمكن القول: **إن أفضل الرجال ليســوا أولئك الذين يكتنزون الأموال أو يســتحوذون على الســلطان، أو يقودون الجيوش والأعوان، بل إن أفضلهم هم أولئك الذين يديرون الحكم في بلدانهم بحكمة ومعرفة ومهارة تســمح ببناء نظام سياســي صالح يحقق السعادة للشعب ويستمر في الوجود طويلا بعدهم.**

خمسة تحديات تحدد مصير حكومة العبادي

بقلم : الدكتور خالد عليوي العرداوي
مدير مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

عندما كلف فؤاد معصوم رئيس جمهورية العراق السيد حيدر العبادي بتشكيل حكومته الحالية بتاريخ ٢٠١٤/٨/١١، جاءت هذه الخطوة بمثابة طوق نجاة للعملية السياسية الدائرة في العراق، صحيح ان الاختيار اســتند إلى الانتخابات الشعبية التي جرت في الثلاثين من نيسان من العام نفســه، إلّا أن حكومة العبــادي هي أقرب ما تكون إلى حكومة انقــاذ وطني منها إلى حكومة دستورية طبيعية؛ لأنها تشكلت في ظروف حرجة جدًا، فإقليم كردستان العراق كان على وشك إعلان الانفصال؛ بسبب تأزم علاقاته مع حكومة المالكي السابقة، وتنظيم داعش الإرهابي أهان المؤسسة العســكرية العراقية عندما حطم فرقًا عسكرية بكاملها وأخضع مساحات شاسعة من أراضي العراق لسـيطرته وبات يطرق بقوة أبواب بغداد، والغليان الشعبي الداخلي الناقم على الأداء الحكومي والممتعض من سلوك النخبة السياسية وصل إلى درجة احتقان شديدة الخطورة مفتوحــة على كل الاحتمالات، وتجاوز النصوص الدســتورية، وتــأزم العلاقة بين المكونات والقوى السياسية صار جزءًا لا يتجزأ من حياة العراقيين...

وقد جاء ترشــيح العبادي لرئاســة الحكومة ليكون الأمل الأخير في إعادة الأمور إلى نصابها وإنقــاذ بلده من محنة حقيقيــة تهدد وجوده القانوني بكل ما تعنيــه الكلمة من معنى، ويبدو أن السمات الشخصية وطريقة التفكير والمؤهلات التي يحملها العبادي تجعله محببًا أكثر من سلفه لدى كثير من الأطراف داخل العراق وخارجه، لكن هذه الأمور وحدها لا تكفي للحكم بنجاحه في المهمة الصعبة التي أُلقيت على كاهله، نعم، الرجل منذ توليه السلطة بشكل فعلي أظهر نوايا ومبــادرات تنم عن رغبة حقيقية في تلافي الوقوع في الهاوية، إلّا أن ما يحدد مصير حكومته قدرته على مواجهة التحديات الخمسة الآتية:

١- التخلص من داعش:

تنظيــم داعش الإرهابي لا يوازيه في قوتــه الفكرية المتطرفة، وبنيته العســكرية الصارمة، ومــوارده المالية الضخمة، ورغبته المفرطة في القتل أي تنظيم أرهابي آخر. لقد نجح التنظيم

في السيطرة على مناطق واسعة من العراق، وأعلن فيها دولة خلافته الموعودة، وهو ماضٍ في تأسيس هذه الدولة على أرض الواقع في سوريا والعراق وما قد ينجح في قضمه من أراضٍ من دولٍ أخرى في المستقبل. ونجح العراق بسبب دور مرجعية النجف، والحشد الشعبي، والتحالف الدولي، وتعاون المؤسسات الحكومية الأمنية والمدنية من إيقاف تقدُّم التنظيم وتحرير بعض المناطق الخاضعة لسيطرته، لكنّ ما تم تحريره وفقًا لمعلومات التحالف الدولي لا يزيد عن (١٪) مما هو تحت سيطرة التنظيم، ولم تبدأ المعركة الفعلية في المراكز السكانية الأساسية للعرب السنة الذين مثلوا حاضنة طبيعية له لأسباب متعددة ترتبط بموقفهم من العملية السياسية بعد ٢٠٠٣/٤/٩، وسوء إدارة الحكومة السابقة، وبعض المواقف الإقليمية والدولية، فما تم تحريره ما زال يقع في مناطق الأطراف من ضواحي المدن والأرياف.

إن ما يزيد زخم داعش في هذه المراكز ليست قوته الذاتية وحدها، بل هو وجود فصائل عسكرية تناصره على الرغم من اختلافها الفكري معه كمجلس ثوار العشائر، وجيش الراشدين، وجيش النقشبندية وغيرها، فضلًا على امتعاض الشارع السني الذي شعر بالتهميش في الحقبة السابقة من جهة، وبالانفصال عن سياسييه الموجودين في الحكومة السابقة والحالية من جهة أخرى. وما لم يتم تغيير وجهة نظر الشارع السني بصورة إيجابية اتجاه الحكومة الحالية، وبروز قيادات سنية تحظى بالتقدير والاحترام والقبول من مكونها وتتفاعل إيجابيًا مع الحكومة ليتشكل مدٌّ شعبي سني يتعاون مع حكومة العبادي في التخلص من داعش ستبقى لهذا التنظيم سطوته وقوته، وما قد تحرره الحكومة من مناطق نهارًا سيسقط ليلًا مما يجعلها تواجه حرب استنزاف تنهكها، وتهدد السلم الأهلي بين العراقيين بشكل يفتح أبواب الجحيم على كل الخيارات البشعة. فنجاح العبادي في وضع استراتيجية مناسبة تنتهي بالتخلص من تهديد داعش وتمنع بروز قوى مماثلة له مستقبلًا يمثل التحدي الخطير الأول الذي يواجه حكومته.

٢- انخفاض أسعار النفط:

في لقاءه الأخير في مؤتمر ممثلي التحالف الدولي المناهض لداعش الذي عُقد في لندن منتصف شهر كانون الثاني الجاري عدَّ العبادي انخفاض أسعار النفط بأنه (كارثة) تواجه العراق، وهذا التشبيه حقيقي في بلد يشكل النفط أكثر من ٩٠٪ من موازنته المالية السنوية، وليس لديه صندوق سيادي يحفظه من صدمات السوق، وبنيته الاقتصادية محطمة، ويخوض

حربًا ضد قوى الإرهاب تستنزف موارده بشكل يومي، ووضع ميزانيته لعام ٢٠١٥ مقدرة بسعر للنفط هو(٦٠) دولارًا في حين انخفض سعر بيعه عراقيًا إلى ما دون الأربعين دولارًا. إنها كارثة اقتصادية بكلِّ المقاييس؛ فالحرب على الإرهاب لا يمكن تقليص مواردها لأنك ستعطي المبادرة لداعش على حساب الحكومة العراقية وهذا أمر غير مقبول تمامًا لتهديده الوجودي للدولة العراقية، والشعب العراقي اليوم فيه ما يقارب الـ (٣٠٪) تحت مستوى حدِّ الفقر وهذه النسبة ستزداد مع انهيار سعر النفط وستشتد ظروفها قسوة لتهدد السلم الاجتماعي، ولديه أزمة نازحين ومهجرين في الداخل يزيد عددهم عن مليونين شخص يواجهون ظروف حياتية صعبة، والبنية التحتية في العراق مخربة وستتعطل المشاريع التي كان من المفروض أن يتم بها إعمار هذه البنية، والبطالة الحالية للقوى العاملة العراقية ستزداد مع وقف سياسة التعيين والمشاريع الحكومية، وسترتفع الأسعار مع فرض الضرائب الحكومية والرسوم الكمركية وانخفاض مستوى الدخل الفردي.. كل هذا الواقع الناتج عن انخفاض أسعار النفط سيضغط بقوة على حكومة السيد العبادي، مما يتطلب وضع خطة اقتصادية جيدة تسهم في إعدادها خبرات عراقية ودولية عالية الكفاءة تساعد البلد على اجتياز مرحلة الانهيار في سعر النفط بأقل الأضرار، وترسم لمستقبل اقتصادي آمن من الصدمات وهذا يمثل التحدي الثاني للسيد العبادي.

٣- محاربة الفساد المالي والإداري:

العراق بلد زاخر بالثروات، وقد أنفق منذ عام ٢٠٠٣ إلى نهاية عام ٢٠١٤ ما يقارب ٥٠٠-٧٠٠ مليار دولار، من دون أن يكون لذلك تأثير ملموس على بنية الاقتصاد، وقوة الدولة؛ بسبب استفحال ظاهرة الفساد المالي والإداري التي جعلت البلد يتصدر قائمة أكثر الدول فسادًا في العالم، ووصل الأمر إلى أن السيد العبادي بُعيد تشكيله للحكومة بقليل تحدث عن نيته في مواجهة حيتان الفساد حتى لو فقد في مسعاه هذا حياته مما يدل على حجم وقوة الشخصيات والمؤسسات التي تقف وراء الفساد في العراق، وما ظاهرة الجنود الأشباح، والمشاريع الوهمية، والصفقات المشبوهة، وغسيل الأموال .. إلّا أمثلة على مشكلة خطيرة تهدد قوة وهيبة واستمرارية الدولة في الصميم، فالبيت الموبوء لا يمكنه نشر العافية في محيطه، كما لا يمكن أن يكون مكانًا يقصده الأصحاء. إن السيد العبادي لا يمكنه أن يطالب شعبه بالصبر في

محنته الأمنية والاقتصادية في الوقت الذي يتعرض هذا الشعب للنهب من بعض الشخصيات والمؤسسات المحسوبة على الحكومة، ولا يمكنه أن يؤمّن موارد مالية دولية تساعد العراق في الوقت الذي تجد طريقها إلى جيوب المسؤولين. فمحاربة الفساد المالي والإداري بحزم وقوة، من خلال تفعيل آليات المراقبة والمحاسبة، وتفعيل القوانين الجزائية الرادعة التي تحافظ على المال العام، وتضمن إيجاد منظومة إدارية جيدة يقف على رأس الهرم فيها أُناس يتصفون بالمهارة والأمانة والقدرة على تحمل المسؤولية تمثل التحدي الثالث الذي ينبغي على العبادي مواجهته.

٤- التوازن الإقليمي والدولي:

لا يُحسد السيد العبادي على البيئة الإقليمية والدولية التي يجد نفسه يتحرك فيها، فهي بيئة تخندق وصراع ومؤامرات لا تنقطع، فإيران من الشرق، ومن الشمال تركيا، ومن الغرب والجنوب دول الخليج وعلى رأسها السعودية، وهي جميعها قوى تتصارع فيما بينها وكل منها يرغب في كسر إرادة الآخر، وجميعها أيضًا مستعدة لعمل كلَّ شئ من أجل بسط نفوذها، والشقّ الأكبر من هذا الصراع تتم تصفية حساباته على الأرض العراقية بأدوات دولية وإقليمية وعراقية. والبيئة الدولية لا تقلّ شأنًا في سخونتها عن البيئة الإقليمية، فالغرب دخل في حرب باردة جديدة مع الدب الروسي بسبب القضية الأوكرانية والقضية السورية، وتنامي تهديد التنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط ووصول خطرها إلى معاقل الغرب الرئيسة جعله ومعه أكثر دول العالم مندكًا بقوة في أحداث المنطقة كلاعب رئيس ومشجع لهذا الطرف الإقليمي أو ذاك. في ظل هذه البيئة الإقليمية والدولية المتقلبة والمتصارعة، ومع هشاشة وضعف الدولة العراقية، ليس من مصلحة حكومة العبادي التورط في أي من الصراعات، وعليها أن تنجح في تحقيق التوازن في سياستها الخارجية بشكل يوحِّد مصالح الجميع على التصالح والتقارب على الأرض العراقية بما يحقق السلم والأمن الدوليين. ومهمة الحكومة هذه ليست سهلة كسهولة كتابة هذا المقال، بل هي معقدة وصعبة ودقيقة للغاية، وتحتاج إلى صنّاع سياسة خارجية على مستوى المرحلة والمسؤولية، فلعبة المحاصصة وتوزيع المناصب لا تنفع في هذا المجال، بل إن ما ينفع هو الخبرة والمهارة والقدرة على التأثير والإقناع في جميع الأطراف بما يحقق مصالح العراق العليا. وهذا هو التحدي الرابع أمام العبادي.

٥- أزمة الثقة:

عندمـــا تحدث الحكيم الصيني كونفشـــيوس عن الثقة قال بما معنـــاه: (إن الحاكم الذي يفقد ثقة شـــعبه به لا بقاء لحكمه)، وقد كانت الثقة مفقودة بين شعب العراق وحكامه منذ قرون طويلة، ومن جاءوا بعد ســـقوط البعث عام ٢٠٠٣ كانت بأيديهم فرصة تاريخية نادرة لتجسير العلاقة مع شعبهم واســـتعادة ثقته بحكامه، لكنهم - للأسف - اتخذوا سياسات خاطئة زادت الفجوة بين السلطة وقاعدتها الشعبية.

إن انعدام الثقة بالســـلطة يجعلها كاذبة وأنانية ومجرمة في نظر شعبها حتى لو لم تتصف بهذه الصفـــات. وإذا كان العبادي يطلب من الناس الالتفاف حـــول حكومته لمجابهة التحديات التي تعترضها، فهو لن ينجح في مســـعاه هـــذا ما لم يقترب من الناس، ويُشـــعرهم بوجوده بينهم، فيشـــاركهم همومهم، ويكاشـــفهم بما يتخذه من خطوات لبناء مستقبل آمن وسعيد لهم ولأبنائهم، ويكون قويًا وصادقًا في تحقيق المصلحة العامة ومحاسبة من يزيد من تعاسة شعبه. فالحصول على ثقة شـــعبه يمثل التحدي الأكبـــر أمام حكومة العبادي، الذي إن لم ينجح فيه سيفشـــل في مواجهة كل التحديات الأخرى.

هذه التحديات الخمســـة تواجه السيد العبادي في عام ٢٠١٥ وربما ستطارده طيلة مدة حكومته وهي التي ستحكم على مصير حكومته إن كانت ناجحة أم غير ذلك.

غياب الفلسفة الاقتصادية الواضحة للدولة العراقية وأثرها في الأداء الاقتصادي للقطاعين العام والخاص

د . حسين أحمد دخيل السرحان
باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

شـــهدت دول عدة في مناطق مختلفة من العالم تغيرات سياسية واقتصادية هامه خلال العقود الثلاثـــة الاخيـــرة . ومن أهم هذه التغيرات هـــو تبني الكثير من الـــدول والمجتمعات لعملية التحول من نظم الحكم الدكتاتورية الى نظم حكم ديمقراطية (التحول السياسي)، ومن الاقتصاد المخطـــط مركزياً الى اقتصاد الســـوق (التحول الاقتصادي). وكانت تلك التحولات اســـتجابة لضغـــوط داخلية، فضلاً عن ضغوط خارجية علـــى تلك الدول المعنية لتجاري النمط الليبرالي الغربي في الجانبين السياسي الاقتصادي.

وفيمـــا يخص العراق، فإن حاله لم يكن كحال أغلب تجارب التحول نحو اقتصاد الســـوق فـــي دول عدة، بعيداً عـــن تأثير العامل الخارجـــي (الدولي). إذ جاء قـــرار التحول نحو اقتصاد الســـوق بتطبيق سياســـات الاصلاح الاقتصادي متأثراً بضغوط الدائنين الدوليين (دولاً ومنظمات)، ورغبات صاحبة الـــدور الاكبر (الولايات المتحدة الامريكية) في إزالة الدكتاتوريـــة عن نظام الحكم في العراق والانتقال الى اقتصاد الســـوق، فضلاً عن حاجة الاقتصاد العراقي ذاته للإصلاح.

إنّ توجـــه العراق نحو تحريـــر الاقتصاد على مختلف المســـتويات، وتقليص الدعم أو تغيير شروطه، ودعم القطاع الخاص، وتحرير الأسعار وغيرها من الإجراءات التي يمكن أدراجها تحت عنوان عام واحد، هو اتجاه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق وتوسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد، يعني حصول تحول عن النمط الدولي الذي كان سائداً قبل العام ٢٠٠٣، واستبدالاً للآليات الإدارية - السياسية في إدارة الاقتصاد والمجتمع بآليات أخرى تمارس فيها عوامل السوق دوراً حاسماً.

وعرف العراق تحولاً سياســـياً واقتصاديا طالا الاقتصـــاد العراقي، وعرف الاقتصاد العراقي

واقعا مختلاً قاد الى تشوهات خطيرة وما زال هذا الواقع قائما حتى اليوم بسبب عدم وضوح الفلسفة الاقتصادية في المرجعيات القانونية والدستورية، مما قاد الى عدم وضوح دور الدولة في سعيها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة ، والاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي. والمتتبع للتحولات الاقتصادية يراها في عدة زوايا، ولكن أهمها هو التركيز على الدستور العراقي الجديد لعام ٢٠٠٥، والكشف عن المضامين الاقتصادية فيه كونه القانون الاعلى.

حدد دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ شكل الدولة ونظام الحكم فيها. وعلى الرغم من تضمينه متضمنات النظام السياسي الديمقراطي، من تداول سلمي للسلطة وفق مبدأ الانتخابات وضمان الحريات العامة والاساسية، فضلاً عن مبدأ الفصل بين السلطات... وغيرها، إلا أنّه انطوى على عدد من التناقضات والنواقص التي اعترته في متضمناته السياسية والاقتصادية.

إذ نجد فيه مواد محددة تشير الى تحول جذري في توجهات الدولة مقارنة بما ساد قبل العام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من إصدار الدولة عدة تشريعات اقتصادية، إلا أنّ تلك التشريعات شابها الكثير من التناقض والغموض؛ بسبب عدم وجود فلسفة اقتصادية واضحة لإدارة الاقتصاد العراقي، إذ إنّ الدستور لم يكن واضحاً في تحديد توجه الدولة في تنمية اقتصادها.[١]

وبهذا الصدد تنص المادة (٢٥) ما يأتي: «تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع موارده، وتشجيع القطاع الخاص وتنميتهِ»[٢] . وظاهرياً تشير هذه المادة الى أنّ الدولة عازمة على إصلاح الاقتصاد. ومصطلح «إصلاح الاقتصاد العراقي» يُفهم منه أنّ الدولة تكفل الانتقال بالاقتصاد المخطط مركزياً والنشاط الاقتصادي المسيطر عليه من قبل الدولة (القطاع العام) الى اقتصاد السوق، ولاسيما أنّ المادة تضمنت أيضاً: أن تكفل الدولة تشجيع القطاع الخاص وتنميته، وهذه الكفالة تعني إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وهذه ميزة أساسية لاقتصاد السوق،

---

(١) د. أحمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، في مجموعة باحثين، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، اعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١ ، ص ٤٧٨.

(٢) جريدة الوقائع العراقية ، الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥ ، المادة (٢٥) ، كانون الاول/٢٠٠٥ ، العدد (٤٠١٢) ، ص٧.

خصوصاً أنّها جاءت في عبارة تدل في مجملها على إصلاح الاقتصاد العراقي وفق « أسس اقتصادية حديثة »، وفُسِرت هذه الاسس على أنّها آليات السوق حصراً ولا شيء سواها.

إنّ المادة المذكورة لم تشر صراحة الى طبيعة الفلسفة الاقتصادية للدولة هل هي رأسمالية أم لا؟. كما إنّ تشجيع القطاع الخاص وتنميته هو نص نمطي تضمنتهُ دساتير الحكومات المركزية - الاستبدادية، ولا يوجد دستور من دساتير الدولة العراقية لم ينص على هذا التوجه، رغم اختلاف الصياغات.[٣] كما إنّ ذات المادة لم توضح ماهية هذه الأسس الحديثة وأي استراتيجية يمكن أن تعتمد في إدارة الاقتصاد العراقي، حيث إنّ ما يعد حديثاً اليوم قد يصبح قديما بعد عقد من الزمان، لذلك كان ينبغي أن يشير الدستور بشكل واضح الى الفلسفة التي تنتهجها الدولة في إدارة الاقتصاد وتطويره بما يحقق النمو والرفاهية للمجتمع. كما اهتم الدستور بتوزيع الموارد أكثر من اهتمامه بتنمية الموارد، إذ إنّ تنمية الموارد تحتاج الى استراتيجيات وبرامج جادة ليس من السهل تحقيقها. وإنّ تخصيص الموارد وإنفاقها من دون استراتيجية مالية واضحة ومحددة الأهداف والوسائل يجعل الإنفاق العام غير ذي جدوى (كما حصل خلال السنوات السابقة)[٤] هذا من جانب.

ومن جانب آخر، وفي الوقت الذي تضمن الدستور في كثير من مواده عبارة «تنظم بقانون»، إلا أنّه لم ينص على ضرورة تعديل القوانين النافذة (ولاسيما الاقتصادية منها) لتماشي التوجه الاقتصادي الجديد للدولة الذي فُهِم على أنّه توجه نحو اقتصاد السوق.

وعدم وضوح الفلسفة الاقتصادية بموجب الدستور شكل معوقاً واجه وضع السياسات والتشريعات الاقتصادية فيما بعد؛ بسبب غياب الرؤية الواضحة لدى الحكومات المتعاقبة حول الاهداف الاقتصادية، وقد يعزى ذلك الى عدم وجود تصورات واضحة لدى السياسيين، ولاسيما المساهمين في تشكيل الحكومات عن الوضع الاقتصادي وما يجب أن يكون عليه، مما

---

(٣) د. عماد عبد اللطيف سالم ، الدور الاقتصادي للدولة في العراق: اشكاليات ومحددات التأسيس في المرحلة الانتقالية (٢٠٠٣-٢٠١١)، المؤتمر العلمي السنوي لبيت الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص٨٥ . كذلك يُنظر: الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨ المادة (١٣) نصت على أن: « يكون الاقتصاد القومي موجهاً يتعاون فيه القطاعان العام والخاص تحقيقاً للتنمية الاقتصادية بزيادة الإنتاج وعدالة التوزيع » . كذلك الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ المادة (١٦) فقرة (ب) تنص على أن: « الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية الفردية مكفولتان في حدود القانون وعلى أساس عدم استثمارهما فيما يتعارض أو يضر بالتخطيط الاقتصادي العام ».

(٤) د. أحمد عمر الراوي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٨-٤٨٩.

جعل هذه السياســـات والتشريعات الاقتصادية يشوبها الكثير من عدم التناسق مع التشريعات التي مازالت نافذة، والموروثة من النظام السابق، مع ان الاخيرة قد وُضِعت في حينه لتحقيق هدف «الاشتراكية» التي كانت الهدف الكبير لدستوري ١٩٦٨ و ١٩٧٠ المؤقتين. وضبابية الفلسفة الاقتصادية تقودنا الى استنتاج الآتي :

- إن ضبابية الفلســفة الاقتصاديــة قادت الى عدم وضوح الــرؤى والتصورات حول فهم وإدراك واقع الاقتصاد العراقي وماهي الاســتراتيجية الاقتصاديــة المطلوبة لتغيير هذا الواقــع. لذا عانت التوجهات الاقتصادية من الفوضى التي ترافقت مع المتغيرات الجديدة فــي العراق بعد عام ٢٠٠٣، وانعكس ذلك بوضوح على الواقع الذي ظل يؤكد على دور الدولــة الاقتصادي كما هو الحال مع مرحلة ما قبل العام ٢٠٠٣، وهكذا بقيت الدولة من الناحية الواقعية تمارس دورها الاقتصادي كالســابق. وحتــى مع الاعتراف بأهمية هذا الــدور وضرورته في هذه المرحلة، إلا أنّه يجب التأســيس لمرحلــة التغيير الاقتصادي الحقيقي في المستقبل، وهذا الدور أصبح يلاقي قبولاً من أطراف سياسية واقتصادية من ناحية، كما يلاقي رفضاً من أطراف أخرى من ناحية ثانية.

- يشير الواقع الى عدم وضوح الرؤى والتصورات حول فهم وإدراك واقع الاقتصاد العراقي وماهي الاستراتيجية الاقتصادية المطلوبة لتغيير هذا الواقع.

- أُصيبت التوجهات الاقتصادية بنوع مــن الضبابية والفوضى، مع المتغيرات الجديدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وانعكســت بوضوح على الواقع الذي ظل يؤكد على دور الدولة الاقتصــادي كما هو الحال مع مرحلة ما قبل ٢٠٠٣، إذ بقيت الدولة من الناحية الواقعية تمارس دورها الاقتصادي كالسابق، وحتى مع الاعتراف بأهمية هذا الدور وضرورته في هذه المرحلة، إلا إنّه يجب التأســيس لمرحلة التغيير الاقتصادي الحقيقي في المســتقبل. وهذا الدور أصبح يلاقي قبولاً من أطراف سياســية واقتصادية من ناحية، كما إنّه يلاقي رفضاً من أطراف أخرى من ناحية ثانية.

العراق والدروس المستفادة من الصراع في اليمن

د. حسين أحمد دخيل السرحان
باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

اختلفت التحليلات بشأن الأحداث التي شهدتها اليمن الأسبوع الماضي من تدخل للقوات الجوية لبعض الـــدول الإقليمية العربية وغير العربية. إلا أن تلـــك التحليلات تجمع على أن ماحصل ويحصل هو فعالية جديدة من فعاليات مهمة إحداث توازن استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط والتي تتطلب إظهار طرف على أنه يمثل قوة اقتصادية وعسكرية في المنطقة ويستطيع أن يأخذ دوره كقوة إقليمية مقابلة لإيران القوية سياسياً واقتصاديا وعسكرياً.

إن الداخل اليمني شهد تطورات متسارعة وأحداث متلاحقة أجهضت الاتفاقات التي ولدت بعد الانتفاضة الشعبية ضد الرئيس صالح والتي - أي الاتفاقات - نتج عنها تولي عبد ربه منصور هادي رئاســـة البلاد. وهذه التطورات والأحداث نتج عنها بروز قوة داخل اليمن متمثلة بحركة أنصار الله الحوثيين اســـتطاعت أن تســـيطر على أجزاء واســـعة من اليمن بما فيها العاصمة صنعاء وأضطرت الرئيس هادي إلى تركها والتوجه إلى عدن، ومن هناك أعلن أن مدينة عدن العاصمة الشـــتوية لليمن، وهذا ما أثار مخاوف الحكومـــة والرئيس هادي والتي توجت بطلب وزير خارجيته رياض ياســـين **بضرورة تدخل دول الخليج عبـــر قوات درع الجزيرة لحماية ما أســـماه بالشـــرعية داخل اليمن ولاسيما أن دول الخليج - في اجتماع سابق - أعلنت أن ما يجري في اليمن هو تهديد لأمن الخليج.**

ولم تكتف حركة أنصار الله - المدعومة داخليا من قوات الرئيس الســـابق علي عبد الله صالح - بذلك، بل صممت على حرق المراحل بشـــكل أســـرع، وذلك بإعلانها النفير العام وضرورة الســـيطرة على باقي محافظات البلاد. وفعلا توجه أنصار الحركة إلى محافظة عدن وسيطرت على المناطق القريبة منها، والتي يتواجد فيها الرئيس عبد ربه منصور هادي.

وعلى إثر ذلك يبدو أن السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي أدركت أن تنامي قوة جماعة الحوثيـــين (الحركة الشـــيعية) المدعومة من إيـــران - مثلما يعتقـــدون - وتمددها اتجاه مدينة

عـــدن، يمثل تهديدا لأمن الخليج وتوســـعا للنفوذ الإيراني الذي وصفـــه وزير خارجية اليمن رياض ياســـين - في لقائه على قناة العربية الحدث يوم ٢٠١٥/٣/٢٧ - بأنه **« نفوذ قوي جدا ومستمر الدعم بالأسلحة عبر الجسر الجوي الذي تقوم به إيران، وإن هناك قوات عسكرية إيرانية في صنعاء »**، وهذا مادعى الســـعودية للتحشـــيد للقيام بما أسمته « **عاصفة الحزم** » التي بدأت ليلة الأربعاء ٢٥ آذار؛ للحفاظ على شـــرعية الرئيس هادي وإيقاف تمدد الحوثيين المدعومين من إيران - مثلما تعتقد دول المجلس - وإيقاف المساعدات الإيرانية للحركة، إذ إنها أعلنت الأجواء اليمنية محظورة، وســـاندتها في ذلك دول أخرى، مثل تركيا ومصر والمغرب والسودان وباكستان.

بعـــد هذه المقدمة للأحداث يبدو أننا أمام دولة - **وهي الســـعودية - تريد أن تبرز كقوة إقليمية تفعل مبدأ التوازن الاســـتراتيجي في المنطقة عسكريا بعد أن فشلت في لعب دورها اقتصاديا إثر عملها على تخفيض أسعار النفط. وفي الوقت نفسه، أرُيِد لها أن تعلب هذا الدور بتشجيع أمريكـــي لأســـباب مختلفة، منها اقتصاديا لرفع الطلب على الســـلاح الأمريكي، أو سياســـيا لاستحداث ورقة ضغط جديدة على المفاوض الإيراني حول الملف النووي.**

وعنـــد المقارنـــة بين الوضع في اليمـــن والوضع في العراق نجد الآتي: عيـــون دول المنطقة ذات الغالبية السُـــنية ترى أن النفوذ الإيراني قوي جدا في اليمن عبر دعم مايسمونه ميليشيات الحوثيين، وأيضا هذا النفوذ يتزايد في العراق عبر الدعم العســـكري بالخبرات والأســـلحة لما يسمونه بالمليشيات الشـــيعية التي تقاتل الإرهاب في المحافظات العراقية ذات المكون السُني، وأنها لاتراعي مبادئ حقوق الإنسان في تلك المحافظات، كما وأنها تحرق المنازل.

وعليه فالسؤال هنا: هل على صانع القرار في العراق أن يفهم رسالة خاصة بالوضع العراقي من الحملة العســـكرية ضد اليمن ومســـاندة الولايات المتحدة لها، ولاســـيما أن العراق فاجئ الولايات المتحدة بالعملية العســـكرية لتحرير محافظة صـــلاح الدين التي بدأت في الثاني من آذار الماضي؟.

من متابعة ردة الفعل الأمريكية والإعلام العربي حول العمليات العسكرية الجارية في محافظة صلاح الدين، نجد أنها أجمعت على أن الحشـــد الشعبي أو ما يسمونه بـ «المليشيات الشيعية» المدعومة من إيران قد انتهكت حقوق الإنســـان وأضرت بالممتلكات الخاصة للمواطنين السُنة،

وصورت العملية على أنها انتقام من أبناء المحافظة. وهذا خلاف الواقع، إذ نجد مشاركة أبناء المحافظة لقوات الحشد الشعبي في هذه العملية.

ورغم ذلك أثارت هذه العملية مخاوف بعض الأطراف العربية الإقليمية، وتوقفت العملية بعدما نجحت في تحرير جميع أجزاء المحافظة ووصلت إلى مدينة تكريت التي تم محاصرتها من جميع الجهات، وقد تم ذلك كله بدون مشاركة التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة كما أعلن ذلك الأمريكان. وكان السبب المعلن لتوقف العملية هو إعداد خطط عسكرية جديدة لاقتحام مدينة تكريت، أي لأسباب تكتيكية عسكرية ليس إلا.

ولكن تبين أن الأسباب كانت سياسية ولوجستية، فالأسباب السياسية هي أن الدول العربية والولايات المتحدة ضغطت على العراق حول موضوع «تهميش السُنة» والقيام بانتهاكات لهم، وفي الحقيقة هذه القضية غير واقعية. لذا كانت الحكومة العراقية مدركة لحقيقة تخوف دول المنطقة، إذ عمل رئيس الوزراء العبادي على إرسال تطمينات عبر اتصالات هاتفية مع ملك السعودية وملك الأردن ومصر وتركيا بأن العمليات العسكرية لا تستهدف أبناء المكون السُني، وإنما لتخليص المدينة من الإرهابيين وتنظيم «داعش» الإرهابي.

ولكن التخوف مازال قائما باعتقادنا من أن تتكرر مع العراق ولاسيما وأن إعادة تشكيل المنطقة جيواستراتيجيا يعتمد على الصراع الطائفي، وأن دول المنطقة وفي مقدمتها دول الخليج ليس لديها مقوم قوة سوى الماكنة الإعلامية الهائجة التي تصور الوضع الأمني في العراق على أنه اضطهاد «الميليشيات الشيعية» - مثلما يسمونها - لأبناء المكون السُني. **ومن ثم على صانع القرار أن يكون أكثر تأثيراً في المحيط الإقليمي العربي، وأن يستطيع إقناع الأطراف في المنطقة بأن الصراع في العراق ليس صراعا طائفيا وإنما هو صراع العراقيين جميعا ضد الإرهاب والذي هو خطر على المنطقة ككل.** وأن يعمل كل ما من شأنه أن يعزز الوحدة الوطنية المتحققة فعلاً على الأرض عبر اشتراك ابناء المحافظات التي كان تسيطر عليها الجماعات الإرهاب في القتال مع القوات الامنية والحشد الشعبي ضد هذه الجماعات.

وما يدعو لهذا الخوف هو محاولات الإعلام الإسرائيلي تصوير الحملة الجوية العسكرية في اليمن بأنه صراع بين السُنة والشيعة، إذ صور موقع **«واللا»** الإسرائيلي الضربة الجوية التي شنتها ١٠ دول عربية بقيادة السعودية، على معاقل الحوثيين في اليمن، **«وبعد إعلان مصر**

والأردن مشاركتهم في الهجوم وإرسال قوات، هي بداية مرحلة جديدة من حرب إقليمية دينية بين السُنة والشـيعة». كذلك أعلنت القناة العاشرة الإسرائيلية بأن **«هناك شراكة استراتيجية بين إسرائيل والسعودية، وان قيام السعودية بهذا العدوان يجعل هذه الشراكة أكثر وضوحا»**. وأعلنت صحيفة يديعوت احرنوتالإسـرائيلية **«بأن الحملة الجوية العسـكرية السعودية ضد اليمن هي خبر سار لإسرائيل»**.

أما المصدر الآخر للتخوف هو السيناريو المحتمل على المدى القريب، ألا وهو تصعيد الصراع في اليمن والذي قد يتطور إلى تدخل بري ولاسـيما وأن وزير الخارجية اليمني رياض ياسين أكـد في مقابلة مع قناة الحدث يوم الجمعة ٢٠١٥/٣/٢٧ **«أن التدخل البري خيار مازال قائما وسيتم العمل به إذا اقتضت الضرورة ذلك»**. وهذا إذا ما حصل فستدخل المنطقة بحرب كبيرة يكون جانب كبير منها ذا بُعد طائفي.

وعليـه، على صانع القرار في العـراق أن يكون واضحا في موقفه مما يجري في اليمن، وأن يسـاهم في إبعاد المنطقة عن شـبح حرب طائفية؛ كون العراق مهيأ للتأثر بشكل مباشر بهكذا صراع؛ كون هذا الصراع يعطي شـرعية لتنظيم «داعـش» الإرهابي، كما أن هذا الصراع الطائفي سيكون عامل جذب للمتطرفين في مناطق العالم المختلفة. وفي هذا السياق، على صانع القرار أن يتمسـك بالتحالف الدولي ضد تنظيم «داعش» الإرهابي حتى وإن كان هذا التحالف غير فعال في قتال التنظيم، رغم أن هناك صعوبة كبيرة في تحقيق التوافق بين التحالف الدولي وبعض فصائل الحشد الشعبي الذي لعب - وما يزال - دورا محوريا وكبيرا في تحرير مناطق واسـعة من العراق والتي ترفض أن تقاتل في ظل التحالف الدولي بسبب عدم ثقتها به ورهنت استئناف مشاركتها في تحرير تكريت بإبعاد جهود التحالف الدولي.

استقلال المؤسسة النقدية والاستقرار النقدي في العراق

أ.م.د.حيدر حسين آل طعمة
باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

قد تكون أكثر القضايا إثارة للجدل وتعددا في الآراء الاقتصادية في مختلف بلدان العالم ومنها العراق هي مسالة الاستقلالية التي تحظى بها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي عن الحكومة. بمعنى: إبعاد التأثيرات أو التدخلات الحكومية عن قرارات السياسة النقدية. لقد جعلت الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، وبشكل خاص من خلال الإنتاج النفطي والإيرادات النفطية، عرض النقد ونموه مرتبطين تلقائيا بالمركز المالي للحكومة وبسياساتها الإنفاقية. كما أدى ذلك لأن تكون السياسة النقدية مسايرة للسياسة المالية التوسعية، فأصبحت تضخمية تماما، وهو ما ضاعف الضغوط التضخمية، وخاصة في عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث ألحق الحصار الاقتصادي أضراراً كبيرة بالسياسة النقدية، وعمل على تعميق مسايرتها للسياسة المالية التي باتت تعتمد على التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي الجديد. في ظل هذه الظروف المتأزمة، وبعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، صدر قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤، مانحا البنك المركزي درجة عالية من الاستقلالية. وقد اتخذت السياسة النقدية بموجب القانون المذكور إطارا نقديا جرى تصميمه على وفق الأهداف التي تم اعتمادها لتحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية (أي خفض التضخم) والحفاظ على نظام مالي ثابت يعزز النمو والاستقرار الاقتصادي. كما شكل تثبيت مبدأ استقلالية البنك المركزي العراقي في القانون المذكور نقلة نوعية في النظام الاقتصادي للبلاد وظاهرة جديدة غير مألوفة في المنطقة أيضا. وجاء ذلك بعد تجارب مريرة كان التضخم الجامح وانهيار الدينار العراقي وضياع ثروات أجيال بكاملها أبرز عناوينها.

بدأت مشاكل البنك المركزي العراقي مع الحكومة منذ العام ٢٠٠٩، وقد تمثلت هذه المشاكل تحديدا في طلب الحكومة أموالا من احتياطي البنك، وهو ما رفضه البنك. وقد بين البنك للحكومة أن وجود هذا الاحتياطي أو ما يعرف بغطاء العملة هو شيء أساس في الحفاظ على قيمة الدينار وعدم تذبذبه. وتفاقمت أزمة البنك المركزي مع الحكومة حين أصدرت

المحكمة الاتحادية العليا قرارا في ١٨ كانون الثاني من العام ٢٠١١ يقضي بارتباط الهيئات المستقلة المشار إليها في الدستور العراقي، برئاسة الوزراء مباشرة، وليس برئاسة مجلس النواب، وجاء القرار بناء على طلب قدمه مكتب رئاسة الوزراء إلى المحكمة الاتحادية في ٢ كانون الأول من العام ٢٠١٠، لتبيان جهة الارتباط. ويعود جوهر الخلاف في قضية البنك المركزي العراقي من وجهة نظر عدد من المختصين إلى الخلل في الدستور العراقي، ففي المادة (١١٠/ ثالثا) أصبح من ضمن اختصاصات الحكومة المركزية «رسم السياسة المالية والكمركية، وإصدار العملة، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق، ووضع الموازنة العامة للدولة، ورسم السياسة النقدية وإنشاء البنك المركزي وأدارته». في حين تؤكد الفقرة (١) من المادة (١٠٣) من الدستور على استقلالية البنك المركزي، وأن الأخير يسائل فقط أمام مجلس النواب كما نصت على ذلك الفقرة (٢) من المادة نفسها.

من جانب آخر، منح قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ البنك حرية واستقلالية في إدارة السياسة النقدية في إطار السياسة الاقتصادية العامة للبلد، كما جاء في الفقرة (٢) من المادة الثانية في القانون، والتي تنص على« تمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال فيما يقوم به من مساعٍ بغية تحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه، ولا يتلقى البنك المركزي العراقي أي تعليمات من أي شخص أو جهة، بما في ذلك الجهات الحكومية». فالبنك المركزي - كما هو الحال في أغلب دول العالم - مرتبط بالبرلمان وليس الحكومة. وقد تعقد الموقف بين البنك المركزي والحكومة حين صدرت أواخر العام ٢٠١٢، مذكرة اعتقال بحق محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي، المتواجد حينها خارج البلد لحضور مؤتمر اقتصادي دولي في اليابان، ليتم سحب يده من إدارة البنك المركزي بقرار من مجلس الوزراء وتناط مهمة إدارته برئيس ديوان الرقابة المالية عبد الباسط تركي.

قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٥، جاء ليعيد النقاش حول مدى استقلالية البنك المركزي العراقي عن الحكومة، فقد ألزم القانون المذكور البنك المركزي العراقي، في فقرته الـ(٥٠) بتحديد مبيعاته من العملة الأجنبية (الدولار) في المزاد اليومي بسقف لا يتجاوز ٧٥ مليون دينار، مع توخي العدالة في البيع، ومطالبة المصرف المشارك في المزاد بتقديم مستندات

إدخـــال البضائع وبيانات التحاســـب الضريبي والادخار الكمركي خـــلال ٣٠ يوماً من تاريخ شـــرائه للمبلغ، وخلافه تطبق عليـــه العقوبات المنصوص عليها في قانـــون البنك المركزي أو التعليمات الصادرة منه، واســـتخدام الأدوات المصرفية الأخـــرى للحفاظ على قوة الدينار مقابل الدولار. في هذا الســـياق، يشـــار إلى أن مبيعات العملةالأجنبية في النصف الأول من عام ٢٠١٤ منافذة البنك المركزي قد بلغت تقريبا ٢٥ مليا ردولار،حســـب البيانات المنشورة في موقع البنك،وللعام بأكمله قياســـا على نصفهاالأول تقدر المبيعات ٥٠ مليارردولار وقد حدد قانون الموازنة ســـقفا لمبيعات ٧٥ مليون دولار في اليوم،وعند تنفيذ هذه المادة حرفيا، آخذين بالاعتبار أيام العمل وهيدون ٢٥٠ يوم في السنة، فإن سقف المبيعات السنوية بموجب القانون، قـــد لايتجاوز ١٨ مليا ردولار، وبذلك تكون مبيعات النافذة أقل من نصف الطلب المقد ر لعام ٢٠١٥. إن تقليص مبيعات النافذة لايعني خفض الطلب على العملة الأجنبية، بل تقييد العرض من المصدر الحكومي. وسوف نواجه تناقضا واضحاً بين سعر الصرف المحدد رسميا ومقدار المبيعات الذي قرره قانون الموازنة سلفا. كما إن تحديد سقف لمبيعات الدولار في مزاد العملة (٧٥ مليون دولار يومياً، والذي يساوي حوالي ثلث المعدل اليومي في ٢٠١٤) مع التزام البنك المركزي بهذا السقف، يطلق إشـــارة سيفسرها أغلب المتعاملين في السوق إلى أن السياستين المالية والنقدية غير ملتزمتين جدياً بالحفاظ على مســـتوى مستقر للأسعار وعن تأمين مستوى مستقر لسعر صرف الدينار تجاه الدولار، وسيؤثر ذلك سلباً في توقعاتهم ويدفعهم إلى اللجوء للتحوط من خلال زيادة الطلب على الدولار بأكثر من الحاجات التي يبررها مســـتوى الدخل والإنتاج (الطلب الاعتيادي). ويقود ذلك - من بين نتائج أخرى - إلى المضاربة وقلقلة التوازن في ســـوق الصرف. لقد أثبت التاريخ الاقتصادي فـــي العراق - كما في غيره من الدول - أن للتوقعات أثرا كبيرا في التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية، سلباً أو إيجاباً. وسيقود تفاعل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن التوقع/المضاربة في ظل عرض مُقَيَد (بســـقف) للدولار إلى توســـع الســـوق الموازية في العملة والعودة فعلياً إلى أسلوب إدارة للصرف مقارب لذلك الذي ســـاد قبل ٢٠٠٣، وســـيقود ذلك بالنتيجة إلى توســـع متزايد للفجوة بين ســـعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق، وهذا ما حدث فعلا، فقد كان الفارق بين السعر الرسمي وسعر الســـوق بحدود الـ ٢٪، وكان هذا الفارق ضمـــن المعايير المقبولة عالميا، في حين إن الفارق الحالي هو بحدود الـ ١٠٪ وهو فرق كبير يعني إننا أصبحنا إزاء ســـعرين، الســـعر الرسمي

(١١٦٦) وســـعر السوق السوداء. لقد ارتفع سعر صرف الدولار مؤخرا بصورة تدريجية من ١٢٠٠ دينار ليصل إلى قرابة ١٣٠٠ دينار، في أعلى معدل له منذ ســـنوات. ومن المتوقع أن يســـتمر التقلب في أسعار الصرف، خصوصا مع استمرار تدهور أسعار النفط عالميا وتحديد سقف لمبيعات البنك المركزي العراقي.

وللحد من التدهور المستمر لسعر صرف الدينار العراقي، لا بد من تجنب فرض سقف على مبيعات الدولار في مزاد العملة للحد من نشاط المضاربين وطمأنة الأسواق المحلية وتقليص الفارق بين الســـعر الرســـمي للدولار وسعره الموازي، مع إعلان اســـتعداد البنك المركزي لإشباع الطلب على الدولار بقدر التزام الطلب بحاجات أساسية يجري تحديدها ابتداءً بمهنية عالية وبشـــكل دوري، وحســـب الحاجة. على أن يراعى في تقريـــر الكمية المعروضة من الدولار للبيع في كل يوم مستوى رصيد الاحتياطيات من العملات الأجنبية، صعوداً ونزولاً. كما ينبغي تشـــديد المراقبة على المصارف المستلمة للدولار من مزاد العملة لتأمين التزامها بتمويل الاستيرادات المبينة في الوثائق التي تقدمها.

تأثير عناصر القوة الناعمة لداعش في تجنيد الجهاديين داخل التنظيم

بقلم: ميثاق مناحي
باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

تعــرف القوة، بأنها «القدرة علــى التأثير في الأهداف المطلوبة وتغير ســلوك الآخرين عند الضــرورة». أما القوة الناعمة، فتعرف بأنها «القــدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع وليس الإكراه»، وتتمثل أدواتها في القيم السياسية والثقافية والقدرات الإعلامية، والتبادل العلمي والفكري والسياســة الخارجية القادرة على مد الجسور وإقامة الروابط والتحالفات. أما القوة الصلبة فهي تقوم على الإجبار والقســر، وأدواتها هي الإمكانيات العسكرية والقدرة على فرض العقوبات الاقتصادية والسياســية. تلك المصطلحات التــي ابتكرها (جوزيف ناي) في كتابه«القوة الناعمة: وســائل النجاح في السياسة العالمية». وربما مفهوم القوه الناعمة، بأدواته المختلفة لم تستفد منه دول كبيرة؛ لتوظفه بالاستقرار السياسي الداخلي وعلاقاتها الخارجية بقدر ما وظفه تنظيم داعش الإرهابي، بالشــكل الذي يخدمه مصالحه ويحقق أهدافه، على الرغم من تلك الصورة الإجرامية الدموية والعقيدة المتطرفة للتنظيم.

فتنظيم «الدولة الإســلامية داعش»، ذلك التنظيم المتطرف، قد استخدم القوة بأنواعها،الصلبة والناعمة، إلا أن ما يثير الدهشــة، تلك القوة الناعمة ووســائل الجذب التي يستخدمها التنظيم، والتي جعلت منه مركزاً لاستقطاب كثير من الشباب العربي وغير العربي ومن جنسيات مختلفة وصلت إلى أكثر من (٥٠) جنسية ومن بلدان مختلفة، ولعل من أهم وسائل قوة داعش الناعمة، هي اســتخدامه لوســائل التواصل الاجتماعي من أجل جذب متعاطفيــن وبناء صورة للتنظيم على أنه إحياء لنظام العدل الإسلامي، وتشكل النساء المسلمات اللاتي هاجرن من دول غربية وعربيــة للزواج من رجال داعش قوة ناعمــة للتنظيم،فتراهنّ يصفقن لعمليات قطع الرؤوس، ويمجدن الاغتصاب وكســب الشباب؛ ليمثلن وســائل إغراء لكثير من الشباب.وكان لاستخدام النســاء كسلاح مزدوج (بين تجنيد النســاء للعمل ضمن صفوف داعش وسبي النساء وسوقهن كجواري لعناصر التنظيم)، أثر واضح في كسب المزيد من المقاتلين عن طريق استخدام النساء

فـــي الترغيب لإغراء المتطرفين في الانضمام إلى صفوف داعش، كما كان هناك اعتماد كبير على النســـاء الغربيات ومدى معرفتهن للغات الأجنبية، فضلا عن استخدامهن لمواقع التواصل الاجتماعي ومواقع الانترنت الأخرى، في تجنيد العشـــرات من النســـاء والرجال القاطنين في الدول الغربية، من خلال شبكات جهادية سرية مارست التبشير والتجنيد للخلافة الإسلامية التي يزعم التنظيم تطبيقها في خارطة الخلافة الإسلامية ابتداءً بسوريا والعراق قبل أن تتسع مؤخراً لتشـــمل دول عربية خليجية وغيرها. ولعل من أكثر مصادر القوة الناعمة لداعش هي شبكات الانترنت والتواصل الاجتماعي التي على ما يبدو أنها استخدمت بحرفية عالية في كسب الشباب والنســـاء. وقد تناولت صحيفة «الفاينانشـــال تايمز» البريطانية هذا الموضوع، وذكرت إحدى النســـاء وتدعى «أم معاوية»، التي هاجرت من بريطانيا إلى مدينة الرقة السورية للتزوج من رجال التنظيم، ولتعلن بعدها عبر تغريده، أنها وصلت إلى دار الإسلام، ولتبدأ بعدها بمخاطبة النساء القاطنات في دول غربية ودعوتهن إلى الانضمام إلى تنظيم داعش. ولعل قصة «إيمان مصطفى البُغا»، أســـتاذة أصول الفقه والاقتصاد الإســـلامي في جامعة الدمام في السعودية، والتي استقالت لأسباب غير معروفة، لتعلن بعدها على صفحتها في الفيس بوك، أنها في شمال سوريا لتنضم بعدها إلى تنظيم داعش وتقول في صفحتها: أنا داعشية قبل أن يوجد داعش. وتعد مديرة مكتب «الحوار الاســـتراتيجي» في لندن «ساشا هافليســـك» هؤلاء النسوة و«أتباعهنّ الالكترونيات» في دولهنّ، يمثّلن «الثقافة الجهادية الفئوية» التي يســـهّل الإنترنت انتشـــارها. وترى أن تجنيد هؤلاء النســـاء «اســـتراتيجية مفيدة في الحرب المعنوية التي يقودها التنظيم؛ لأنهن اخترن نمط الحياة هذا وفضّلنه على الحرية التي يتمتّعن بها في الغرب». والصور التي تنقلها نســـاء التنظيم لتنشرها على الانترنت التي تظهر قوة وبسالة رجال داعش وهنّ يصفنّهم بالرجال الحقيقيين وكأنهن يعشنَ حياة الإسلام الأولى بثقافة جهادية عصرية عبر الانترنت.

وتعد الدعاية الإعلامية ووســـائل الإعلام والحرب النفسية من أهم مصادر القوة الناعمة لتنظيم داعش في تهويل وتخويف وتعظيم قوّته من جهة وإظهاره بالمظهر الأخلاقي الحســـن ووصفه بأنه يمثل روح الإســـلام الحقيقي والمناوئ للعادات والتقاليد الدخيلة على الإســـلام، وقد لوحظ في العاشـــر من حزيران كيف كان ســـقوط مدينة الموصل واستيلاء التنظيم عليها لترافقه تلك الماكنة الإعلامية والدعاية والحرب النفســـية التي اتّبعتها وســـائل إعلام محلية وعربية إقليمية وغير إقليمية ووســـائل إعلام عالمية، لتجعل من تنظيم داعـــش الإرهابي ذلك التنظيم الذي لا

يُقهر باتّباعها أسـلوب التضخيم والمبالغة وهو جزء مهم في كسب الحرب ونشر الشائعات في وسـائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وسـاهمت بذلك محطات أميركية أيضاً، فعلى سـبيل المثال ما نقلته محطة «أي.بي.سي» في تشرين الأول أكتوبر الماضي بأن التنظيم كان على مقربة من دخول بغداد والسيطرة على مطار بغداد لولا تدخل الطائرات الأميركية، وهذا الخبر الذي نقلته المحطـة الأميركية في وقتها كان قد أثار الرعب والخوف في نفوس كثيرين ولاسـيما لاعتقادهم أن بغداد هي الهـدف القادم للتنظيم. إلا أن الحكومـة العراقية وكثير من محطـات الإعلام العراقية تعاملت مع الخبـر بحرفية، وفنّدت ذلك الخبر وكانت هناك جولات ميدانية وتصوير إعلامي مباشـر في تلك الأماكن، ولا ننكر أيضا دور قوات الأمن من الجيش والحشد الشعبي في ذلك. وحقيقة الأمر لم تكن هذه هي المرة الأولى لأميركا وماكنتها الإعلامية أن تصـدر مثل تلك التصريحات. ففـي مرات عديدة قدّرت الولايـات المتحدة وحلفاؤها بأن الحرب مع داعش قد تسـتغرق وقتاً طويلاً، وربما تستغرق بالتقديرات الرقمية ٣٠عاما. وهذا التقدير قد يصيب البعض بالإحباط، على الرغم من أننا لاحظنا أن الجيش والحشـد الشـعبي وبإمكانيـات محدودة قـادرون على دفع داعش من كل محافظات العـراق. ولهذا يعد الإعلام والدعايـة الإعلامية أحد معاني القوة الناعمة، وماكنتها الحربية السـهلة والقليلة التكلفة. فالقوة التي ابتكرها (جوزيف ناي) مساعد وزير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس بل كلينتون معتمداً (الإعـلام الموجّه) والقنوات الأمريكية هي نتائج الحرب الناعمة، وداعش اليوم يسـتخدم تلك القوه الناعمة بشكل جيد وتقنية عالية، وحتى المؤسسات الإعلامية العربية والغربية التي كانت تعد من المصادر الموثوقة للمعلومة والخبر، اعتمدت مبدأ "القوة الناعمة" في ترويج شـائعاتها لتثبيط عزيمة الجيش والقوات الأمنية العراقية منذ حزيران الماضي.

وختامـاً يمكن القول إن الانترنت الذي يعد من وسـائل القوى الناعمة الرئيسـة لدى التنظيم، متمثلاً بشـبكات التواصل الاجتماعي«الفيس بوك» و«تويتر» وغيرها من وسـائل الاتصال هي شـبكات عالمية غربية وتدار من قبل شـركات عالمية غربية أيضاً، وربما تلك الشركات والدول لها مصلحة فيما يحصل في المنطقة، ومن ثم فهي لا ترغب بغلق ومراقبة تلك المواقع التابعـة للتنظيم، وهذا بدوره يفرض على الحكومـات التي تتعرض لخطر داعش وعلى وجه التحديد الحكومة العراقية أن تضع ذلك أمام عينيها، وتحاول جاهدة أن تمنع جماعة داعش من الاستفادة من تلك الخدمة التي يقدمها العالم الغربي، وتوقف الانترنت أو حجب شبكات التواصل

عن المحافظات التي تخضع لسـيطرة التنظيم يمكن أن يكون خياراً جديراً بالدراسة، ولوزارة الاتصالات دور في ذلك، وكذلك الحال بالنسبة لوسائل الإعلام المحلية والعربية، فعلى ماكنات الإعـلام العربية أن تعي خطر داعش الذي يهدد المنطقة بأسـرها وأنها هدف داعش آجلاً أم عاجـلاً، فعليها أن تكف عن الترويج الإعلامي لداعش؛ لأن الجميع أمام خطر واحد وأن تأخذ العبـرة من محطات الإعلام المحلية العراقية التي كانت تطبل لدخول داعش العراق في مدينة الموصل، وهي اليوم تسـتغيث من جور الظلم الذي حلّ بتلـك المحافظات، وعلى الجميع أن يعوا أن داعش هو الخطر الذي يهدد استقرار المنطقة وليس السيطرة عليها، فمن المستحيل أن يسـيطر داعش على المنطقة إلا أنه سيجعلها غير مستقرة وعرضة للتدخلات الغربية والتأزم المسـتمر وهدر الأموال واسـتنزاف قدرات الدولة بحرب غير نظامية، وجعل المنطقة ساحة حرب مسـتمرة. فتلك الأموال التي تُهدر في مقاتلة التنظيمات الإرهابية وشـراء الأسلحة من شـأنها أن تُصرف للنهـوض بالبنية التحتية للبلد بدل أن تُهدر في عشـوائية الحرب، وداعش اليوم يسـتخدم تلك القوة بعقيدة بربرية متطرفة لا يسـلم منها أحد. وإذا ما أردنا تقويض تلك القوه لداعش فيجب على ماكنات الإعلام العراقية خصوصاً والعربية عموماً، أن تُظهر داعش بصورته الحقيقة فتجرّم التنظيم وتظهره بصورته الإجرامية، وأن يكون للمؤسسات الدينية دور كبير وواضح في تحريم الانتماء إليه؛ لتقويض تلك القوه الناعمة التي يستخدمها داعش بمهارة من أجل زيادة المنتمين إلى صفوفه من المتطرفين الدمويين.

التقارب الأمريكي - الإيراني وانعكاساته على الأمن الخليجي

بقلم : حسين باسم عبد الأمير
باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

«الوصـــول إلـــى (نعم) مع إيران»، هو عنـــوان المقال الذي صدر فـــي يوليو/تموز ٢٠١٣، للباحث «روبرت اينهورن»، وهو مفاوض نووي سابق في ظل إدارة أوباما، ويعمل حاليا في معهد بروكينغز، حيث دعا اينهورن في مقاله إلى **الســـماح لإيران بالاحتفاظ ومواصلة تطوير برنامجها لتخصيب اليورانيوم مع بعض القيود**، كما أصدر دراسة أخرى في مارس/ آذار من العام ٢٠١٤، وقد اعتبر فيها **«أن أي اتفاق يتم التوصل إليه مع إيران ســـوف يكون مثاليا»**، حيـــث وضح أن المعيار لا يقوم على المقارنة مع اتفـــاق مثالي ولكن بعيد المنال، وإنما يقاس ويقارن بالوسائل البديلة التي تعالج القضية النووية الإيرانية.

ومن ثم في افتتاحية بعنوان «**ما كنا بانتظاره: الوصول إلى نعم مع إيران**»، والتي نشرت فورا بعد التوقيع على اتفاق مؤقت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز بشـــكل قاطع «**أن الحل التفاوضي هو أفضل من البدائل الأخرى**»، التي تعرف بأنها «**تصعيد العقوبات والأعمال العسكرية المحتملة**».

إن الحجج التي طرحت من أجل التسوية، تقوم على **السماح لإيران بالاحتفاظ ومواصلة العمل على برنامج التخصيب كجزء من اتفاق نهائي**. كما إن تقييم الاتفاق يقاس في كونه جيدا أم لا عبر اختبار قدرة الاتفاق في القضاء على التهديد النووي الإيراني ووقفه بالكامل، وإن أي اتفاق يفشل بهذا الاختبار ليس اتفاقا على الإطلاق، بل مجرد تنازل من طرف واحد.

وقد وصف الرئيس الأمريكي أوباما الاتفاق النووي مع إيران **بالتاريخي**، **إذ كان الاتفاق الأول منذ بدأت المفاوضـــات في عام ٢٠٠٣**، والذي وضع قيوداً على برنامج إيران النووي، حيث قال أوباما: **«إن الاتفاق بكل بســـاطة، يقطع الطريـــق أمام إيران في إنتاج قنبلة نووية»**، إلا أن إســـرائيل لا تشـــارك أوباما الرأي نفســـه، وتعارض الاتفاق، حيث وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الاتفاق بأنه «**خطأ تاريخي**».

فبالنسبة لبعض دول الخليج العربية وإسرائيل فإن اتفاقية جنيف فشلت في ثني واشنطن عن المسار الذي يتصورون بأنه سوف ينتهي بالدموع، ويتمثل بعدم ثقتهم في الجمهورية الإسلامية. إن إيران سوف تنمو وتصبح أكثر ثراء وأكثر قوة، عبر تخفيف العقوبات التي كبلت اقتصادها ومن ثم رفعا في نهاية المطاف.

ومما يعكس خيبة الأمل الخليجية تجاه الاتفاق، ما جاء على لسان **سامي الفرج** - مستشار أمني لدول مجلس التعاون الخليجي - لرويترز، حيث قال: «إنّ حكومات دول الخليج تستخف بالاتفاق ... وإيران تجلس على عرش عالٍ، بينما تتركنا لبقايا الطعام...».

ومن الجدير ذكره، هو أن حالة عدم الثقة بين الغرب وإيران كانت متبادلة ومشابه بذلك لحالة الجمود التي سادت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بين الغرب والاتحاد السوفييتي. ولم ترتبط الولايات المتحدة وإيران بعلاقات رسمية منذ العام ١٩٨٠، بعد احتلال طلاب إيرانيين السفارة الأميركية في طهران، واحتجازهم (٥٢) دبلوماسي كرهائن؛ احتجاجا على اعتراف واشنطن للشاه السابق بعد أن أطاحت به الثورة الإسلامية. ومع تداعي مراكز القوة العربية التاريخية ممثلة بمصر وسوريا والعراق التي أضعفتها الانتفاضات العربية والفتنة الطائفية، **فإن البداية الجديدة مع طهران قد ظهرت كعامل فوز محتمل ومغري للإدارة الأميركية التي تبحث عن نجاح في السياسة الخارجية**. وقد وصف **رامي خوري** - من الجامعة الأميركية في بيروت - الاتفاق المؤقت المقيد للنشاط النووي الايراني بأنه **«شيء جيد للغاية»**، كما وأضاف خوري **«إذا استمرت المفاوضات حول مواصلة العمل، وبدأت العقوبات تُزال ببطء، فإنه سيتم إحياء الاقتصاد الإيراني، وسيشهد أخيرا حركة ليبرالية، وأعتقد أننا سوف نرى ببطء التقدم الاجتماعي والسياسي في البلاد»**، وهذا ما أثار قلق بعض حكام الخليج الذين يخشون هيمنة إقليمية جديدة من قبل إيران.

ويشير بعض الخبراء إلى أن دول الخليج العربية ستحاول القيام بتجميع استراتيجياتها الدبلوماسية والأمنية مع الدول التي تشاطرها الرأي في ضرورة الحد من تعرضهم إلى إيران الصاعدة، التي استعادت نشاطها الآن وتفكر بشغف في مستقبل خال من العقوبات الخانقة. ومن جانبه، صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أن الاتفاق المؤقت **خطأ تاريخي**؛لأن **«النظام الأكثر خطورة في العالم تقدم خطوة هامة نحو الحصول على أخطر سلاح في العالم»**، وأكد مجددا على التهديد الإسرائيلي باتخاذ عمل عسكري محتمل ضد إيران، على الرغم من اعتراف

عضو ضمن حكومته بأن الاتفاق المؤقت يقلص فرصة إجراء مثل هذا الخيار.

إن الاعتقـــاد الموجود في صميم اهتمامات دول الخليج العربية، هو أن المســـؤولين الإيرانيين المعتدلين الذين يتفاوضون على الاتفاق النووي ليســـوا أولئك الرجال المســـؤولين عما يرونه تدخلا شيعيا في الدول العربية السنية. وما تزال تلك القوى مهيمنة في الحرس الثوري وأجهزة الاســـتخبارات. وفي هذا السياق صرح مســـؤول في الخليج العربي رفيع المستوى مقرب من الحكومة الســـعودية لرويترز، بأن موقف المملكة مازال يتسم - إلى حد كبير - «بالشك» حول التدخل الإيراني في سوريا واليمن والبحرين، كما قال **«إن ما يقلقنا هو ليس الترسانة النووية فقط، وإنما ولادة عفريت»**، ممثلا في تنامي المد الشيعي. ثم إن الكشف عن عقد محادثات ثنائية ســـرية بين كبار المســـؤولين الأميركيين مع نظرائهم الإيرانيين في الأشهر الأخيرة للتحضير للاتفاق النووي قد يؤدي إلى تفاقم مخاوف حكام دول الخليج العربية، وهو ما ســـيعني لهم أن **واشنطن مستعدة للذهاب من وراء ظهورهم لعقد صفقة مع إيران.**

إن الكثير من المسؤولين في دول الخليج يشكّون في أن المقتضيات التجارية التي دفعت الولايات المتحـــدة ولعقود للانخراط معهم هي مماثلة لتلـــك المقتضيات التي تدفع الآن الولايات المتحدة للتواصل مع طهران، أي «المصالح». وفي هذا السياق قال **عبد اللطيف الملحم**، عميد البحرية الســـعودية المتقاعد، بأن **«الولايات المتحدة لديها مصالحها، وإيران سوقا مربحة. الإيرانيون بحاجة إلى إعادة تأهيل الكثير من البنى التحتية، وهو ما يمكن له أن يعود بمليارات الدولارات على الشركات الأمريكية والبريطانية، ولاسيما في مجال النفط».**

وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المســـؤولين في دول الخليـــج قلقون من تزايد اعتماد الولايات المتحدة على الذات في مجال الطاقة؛ وذلك بفضل الوقود الصخري المحلي، وهو ما قد يجعلها أقل التزاما في حماية مضيق هرمز، الشـــريان الضيـــق الذي يمر عبره (٤٠٪) من صادرات النفط العالمية المنقولة بحرا. وفي هذا الصدد قال **سامي الفرج**، المستشار الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي: **«إن حكومات دول الخليج العربية تريد الآن العمل دبلوماسيا لضمان بقائهم محميين بشكل كاف ضد طموحات إيران الصاعدة»**، وأضاف: **«لقد شعر عرب الخليج بالإهانة بسبب هذه الاتفاقية... لذا سوف نستمر في شراء المزيد من الأسلحة رداً على ذلك، وسنعمل على حشد الدول الأخرى المتضررة من هذه الاتفاقية عبر حملة دبلوماسية موحدة».**

وقد قلل **اميل حكيم** - من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - من فكرة أن إسرائيل ودول الخليج العربية من شأنهم أن يتخذوا ذلك سببا مشتركا من أجل الاستجابة بشكل منظم ضد إيران، قال: **«إن المصالح المشتركة بينهم تقربهم، غير أنها ليست تحالفا»**، وأضاف: **«إن لكل منهم الحرية في أن يوصل رسائله الخاصة إلى الولايات المتحدة، ولكن لا يعني ذلك أيضا وجوب صرف النظر بعيدا عن إمكانية التعاون المباشر فيما بينهم»**؛ لذا فقد سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى توحيد صفوفها والتغلب على الخلاف الشديد الذي نشب فيما بينها، وذلك على أمل ترميم تحالفهم الذي عرضته الفوضى التي اجتاحت الشرق الأوسط لاختبار قاس حول مدى تماسكه، وأصبح يواجه احتمال ميل ميزان القوى الإقليمي لصالح طهران إذا ما تم التوصل لاتفاق حول البرنامج النووي الايراني. وإذا ما تم التوصل لاتفاق يقيد عمليات تخصيب اليورانيوم في إيران بما يحقق هدف الغرب في منع ايران من صنع قنبلة نووية، فسيسبب ذلك انزعاجا لإسرائيل وحكام دول الخليج الذين يخشون من صعود قوة إقليمية معادية لمصالحهم.

وفي في أغسطس/آب من العام ٢٠١٤، أوصت مجموعة الأزمات الدولية في دراسة بعنوان «**إيران وقوى الـ(٥ +١) وصلوا إلى نعم**»، وفي هذه الدراسة فإن قوى الـ(٥ + ١) يجب أن تقبل «برنامج التخصيب الهادف» كجزء من اتفاق نهائي؛ لأن **«البدائل تعني العودة إلى العقوبات في مقابل سباق تنصيب أجهزة الطرد المركزي واحتمالية اللجوء إلى القوة العسكرية، التي هي أقل جاذبية»**؛ لذا فقد تنامت لدى خبراء السياسة والنقاد فكرة أن أي اتفاق مع إيران يمثل أفضل من جميع الخيارات.

وفي هذا الصدد يقول **وليام ماكلين**، محلل في رويترز: **«إن اتفاقا دوليا مؤقتا بشأن البرنامج النووي الإيراني يُرجّح له أن يميل بكفة ميزان القوى في الشرق الأوسط تجاه طهران بعد عامين من الثورات الشعبية التي أضعفت الدول العربية الرائدة»**.

أسباب التقارب الأمريكي - الإيراني

إن ظهور الدولة الإسلامية أحدث تحولات جيوساسية هائلة في الشرق الأوسط، وكان من أهم اسقاطات هذه التحولات هو إعادة تحديد مدى إلحاح القضية النووية الإيرانية. وفي هذا الصدد يقول **جورج فريدمان**، رئيس مؤسسة ستراتفور الاستخبارية: **«إن ما كان يمكن أن يُشكل أزمة كبيرة قبل عام، ومفعم بالقلق والتهديدات، قد تم معالجته من دون مأساة أو صعوبة. إن التعاطي**

الجديد من أجل التوصل لاتفاق، يمثل تحولا في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران».

إن تهديد «داعش» المشترك لكلّ من الدول الغربية - وبخاصة الولايات المتحدة - وإيران، جعلهما أقرب، على الرغم من أن إيران لم تدرج في لائحة الدول المشاركة في التحالف الدولي لمواجه داعش. وينعكس هذا أيضا في استعداد إيران للعمل والتفاوض مع الغرب فيما يتعلق ببرنامجها النووي دون الحاجة إلى نية قطع قنوات الاتصال حتى ولو لم يتم التوصل إلى اتفاق قريب. وبعبارة أخرى، تعرض طهران اهتماما متزايدا في علاقات أفضل مع الغرب. وبطبيعة الحال، فإن هذه التطورات ذات علاقة ببروز داعش. إن القرب الجغرافي لإيران يُعرّضها للتهديد من قيام الدولة الإسلامية وغيرها من أنواع التطرف السني بما يجعلها تميل إلى الاعتماد بشكل غير مباشر على العمليات الغربية لمصلحتها الخاصة؛ لذلك وبالإضافة إلى تغيّر توجه النظام في الآونة الأخيرة في إيران، قد يؤدي إلى تحول تدريجي نحو موقف أقل عداء. وفي هذا السياق، فمن الممكن أن نرى تقديم إيران للتنازلات - حتى وإن كانت محدودة - حول برنامجها النووي.

الاستجابات الخليجية للتقارب الأمريكي - الإيراني

ويرى **رالف بيترز** - الكاتب في صحيفة النيويورك بوست - أن المملكة العربية السعودية هي الدافع وراء هذا الهبوط الحالي في أسعار النفط، فهي السلطة المهيمنة على أوبك، ويقول: **«ورغم أن جزءً من إجراءات الرياض جاءت كاستجابة على تنامي التركيز على الطاقة المحلية في أمريكا الشمالية، إلا أن الدافع الأكبر هو كسر الإرادة الايرانية فلم يعد السعوديون يعتمدون على الولايات المتحدة لاحتواء التهديد النووي الوشيك لطهران؛ لذا تحركوا للقيام بما عجزت عنه عقوبات واشنطن الفاترة».**

ومع أن إيران كانت قد تعلمت كيفية التعايش مع العقوبات الغربية، إلّا أن النفط هو شريان الحياة بالنسبة لها. ومن أجل تحقيق التوازن في سجلاتها، عليها أن تبيع نفطها بسعر يتراوح ما بين (١٣٥ $) و (١٤٠$) للبرميل. أما سعر البرميل الحالي بالكاد يغطي(٤٠٪) من احتياجات إيران، والاقتصاد ماض إلى الاستنزاف. إن هذا الضغط الهائل على قادة إيران قد يدفعهم إلى تقديم تنازلات مهمة حيال القضية النووية، وفي هذا الصدد يقول **رالف بيترز**: **«إنه من الرائع أن تعمل المملكة العربية السعودية لأمن إسرائيل أكثر مما كانت إدارة أوباما على استعداد للقيام به، فالعدو المشترك يأتي بتحالفات غير متوقعة».**

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي.

٢- إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام.

٣- إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع.

٤- إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه.

٥- محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض.

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية.

٧- نبذ ثقافة العنف والإرهاب.

٨- تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان.

٩- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني.

الإصدارات المقترحة

١- النشرة الاستراتيجية اليومية.

٢- التقرير الاستراتيجي الأسبوعي.

٣- التقرير الاستراتيجي الشهري.

٤- (التقرير الاستراتيجي الفصلي) كل ثلاثة أشهر.

٥- التقرير الاستراتيجي السنوي.

٦- دراسات وأبحاث ومقالات مترجمة تتعلق بالعراق خاصة.

٧- كتب استراتيجية ملخّصة.

٨- كراسة المتابع الاستراتيجي التي تسلط الضوء على الموضوعات والأحداث العالمية الاستراتيجية الكبرى.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقعنا على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

مطبعة جامعة كربلاء